Public Disclosure Authorized
Public Disclosure Authorized
Public Disclosure Authorized
Public Disclosure Authorized

22518

نشرة فصلية تصدر عن مكتب
الضفة الغربية وقطاع غزة

شباط ٢٠٠١

# اخبار تنموية
# الضفة الغربية
# وقطاع غزة

مجموعة البنك الدولي

# خيارات التجارة للاقتصاد الفلسطيني

## لمحة عامة

أثبتت الأحداث الأخيرة أن السياسة المستقبلية للتجارة الفلسطينية ستحدد بشكل رئيسي من قبل الديناميكيات السياسية، وخاصة العلاقات مع إسرائيل. فهذه العلاقة تبقى أساسية، وتحديداً في هذه الفترة بالذات، لآراء النقاشات بالمعلومات حول النتائج الاقتصادية المتوقعة على الأمد الطويل للخيارات المختلفة قيد الحوار. يوجد أدناه ملخص لنتائج وأسلوب عمل تقرير فني حديث قام بإعداده اقتصاديين من البنك الدولي حول قضايا التجارة.

إن المبادئ الإرشادية لنظام التجارة الفلسطيني الحالي مفصل في بروتوكول باريس لعام ١٩٩٤، والذي يعطي شرعية للاتحاد الجمركي القائم مع إسرائيل والذي ما زال ساري المفعول منذ عام ١٩٦٧. إن استمرار هذا النظام، والذي يمنح سمة تفضيلية لحرية وصول البضائع الإسرائيلية إلى الأسواق الفلسطينية وبالعكس، يتطلب درجة أكبر من الانسجام فيما يتعلق بسياسات التجارة والسياسات المالية بين هذين النظامين الاقتصاديين. وعلى الجانب الآخر، فان منح استقلالية أكبر للسلطة الفلسطينية لتحديد نظامها التجاري المستقبلي مع إسرائيل والأطراف الأخرى، بالإضافة إلى سياساتها المالية (ضريبة القيمة المضافة، ضريبة الشراء، الخ) سيستوجب اعتماد نوع آخر من علاقات التجارة مع إسرائيل. يمكن تصور عدة خيارات في هذا المجال، حيث تتراوح هذه الخيارات بين تنفيذ اتفاقية تجارة حرة والذي سيحافظ على نظام تجارة تفضيلي بين الطرفين إلى اعتماد نظام غير تمييزي حيث تستطيع السلطة الفلسطينية أن تعتبر إسرائيل كأي دولة أخرى.

يقر التقرير بطبيعة الحال الأثر السلبي للقيود المفروضة على حركة البضائع على الاقتصاد الفلسطيني. بالرغم من ذلك، فهو يناقش أيضا أن أنظمة التجارة والأنظمة المالية الحالية أسهمت بشكل كبير في الأداء التجاري الضعيف الذي تشهده الضفة الغربية وغزة منذ ١٩٩٤. إن الانتقال إلى نظام تجاري أكثر استقلالية ربما يظهر بعض الميزات، لكن النتيجة النهائية ستعتمد على تصميم السياسة المالية الجديدة، وعلى مدى تأثر تكاليف التعاملات بالبيئة التجارية الجديدة. إن وجود نظام تجاري أكثر استقلالية ربما سيكون مجزياً إذا ما استطاع تخفيض السعر المحلي للبضائع المستوردة، وتطوير أسواق تنافسية، وإعادة موازنة تدفق التجارة مع إسرائيل وبقية دول العالم. هناك خيارات هامة يستوجب دراستها في هذا المجال. بالنظر إلى المستوى المتدني من رسوم التعرفة في إسرائيل، ربما ستعود الضفة الغربية وغزة إلى ميزتها التفضيلية في الوصول إلى السوق الإسرائيلي من خلال تبني نظام غير تمييزي مع رسوم تعرفة خارجية متدنية بدلاً من إنشاء منطقة تجارة حرة والتي يمكن أن تعني قوانين منشأ باهظة الثمن.

باختصار، إن التحليل يشير إلى أن السياسات التجارية الليبرالية يمكن أن تكون مفيدة للاقتصاد الفلسطيني. إن أهمية السياسات التجارية يكمن إلى حد كبير في نتيجة الاعتماد الفلسطيني العالي على الواردات وعلى الحجم المحدود للسوق المحلي. ويشير التحليل أيضا انه من الصعب إنشاء أولوية محضة لأي من الخيارين المذكورين أعلاه في سبيل تحرير إضافي لنظام التجارة. إن السمات الرئيسية بالإضافة إلى الأسلوب المستخدم في التقرير مقدمة في بقية هذه المقالة.

| المحتويات | الصفحة |
|---|---|
| برنامج الاستجابة الطارئ | ٤ |
| مسار المنظمات غير الحكومية | ٦ |
| التطورات الإقتصادية الأخيرة | ٨ |
| عمليات مجموعة البنك الدولي | ١٢ |
| اخبار مجموعة البنك الدولي | ٢٢ |
| اصدارات البنك الجديدة | ٢٣ |

## مناهج وسياسات التجارة

تعتمد الضفة الغربية وغزة بشكل كبير على البضائع المستوردة، بنوعيها البضائع الاستهلاكية والبضائع المستخدمة كمدخلات للإنتاج. وقد وصل مجموع الواردات إلى ما يقارب ٨٠٪ من إجمالي الناتج المحلي في عام ١٩٩٨، وهو العام المستخدم للتحليل في هذه المقالة. وقد كانت إسرائيل دولة المنشأ للجزء الأكبر من هذه الواردات، ٧٥٪. أما الجزء المتبقي من هذه الواردات، فكان نصفها من دول وقعت اتفاقيات تجارة حرة مع إسرائيل (الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي بشكل أساسي). وقد كان الأداء التصديري الفلسطيني ضعيفاً حيث وصل مجموع الصادرات إلى أقل من ٢٠٪ من إجمالي الناتج المحلي في عام ١٩٩٨. أما التوزيع الجغرافي للصادرات الفلسطينية فقد كان أحادي الجانب بشكل أكبر من الواردات، حيث استقبل السوق الإسرائيلي ٩٥٪ من هذه الصادرات. تكشف المعطيات الإضافية أن التجارة الفلسطينية الخارجية مع الدول العربية محدودة جداً. كان هنالك ١٪ من مجموع الواردات منشأه العالم العربي في عام ١٩٩٨. أما بالنسبة للصادرات، فقد كانت حصة العالم العربي حوالي ٣٪.

فيما يتعلق بالسياسات التجارية، هناك سمتين هامتين في بروتوكول باريس: أولاً، ضمان حرية وصول البضائع الفلسطينية إلى السوق الإسرائيلي وبالعكس. ثانياً، بقيت السيطرة العامة على السياسات التجارية ، مثل قيمة ضرائب الاستيراد، ومتطلبات المقاييس، الخ، في أيدي الإسرائيليين. إضافة إلى ذلك، تحتفظ إسرائيل بالسيطرة على حرية الوصول إلى الأسواق الخارجية، وقد قيدت وقطعت إسرائيل باستمرار حركة تنقل الناس، والمركبات، والبضائع بين الضفة الغربية وغزة ومن والى القدس وداخل الصفة الغربية من خلال نظام حواجز وتصاريح شديد التعقيد. يشير تحليل معلومات من وزارة المالية الفلسطينية أن متوسط الرسم الضريبي على الواردات الفلسطينية من دول أخرى كان ١٧٪ في عام ١٩٩٨، أما في إسرائيل فقد كان الرسم الضريبي على الواردات صفر. إضافة إلى ذلك، فقد أدت القيود على الحركة إلى تكاليف معاملات على الفلسطينيين ما يقارب ثلاثة أضعاف ما يتكلفه المنتجون في دول مجاورة. خلق نظام التجارة الحالي فجوة بين سعر السوق العالمي والأسعار التي يواجهها المستهلك والمنتج في السوق الفلسطيني. فقد أدت هذه الفجوة إلى تضخم الأسعار للمستهلك الفلسطيني وأدت إلى تفضيل مصطنع للمنتوج الإسرائيلي ليباع في السوق الفلسطيني.

## المنهجية

من أجل تقييم أثر الخيارات على نظام التجارة الفلسطيني الحالي، يستخدم التقرير ما يسمى نموذج التوازن العام للاقتصاد الفلسطيني. وقد أصبح هذا النوع من النموذج أداة قياسية للتقييم الشامل للسياسات التجارية للاقتصاديات الصغيرة. تكمن ميزة هذا النموذج في إمكانية جمع بين بنوك المعلومات المفصلة والثابتة والإطار النظري الصحيح الذي يستطيع التقاط آثار التغذية الراجعة وتداخلات السوق التي يمكن أن تكبح أو تعزز الآثار الآنية لتغيير السياسات. فهو مبني على استخدام بنك معلومات وجداول تصف الاقتصاد الفلسطيني في عام ١٩٩٨. يوفر هذا البنك من المعلومات صورة متماسكة للتدفقات المختلفة التي تحصل بين الأطراف الاقتصادية (المنتجون، المستهلكون، الحكومة، والشركاء التجاريون) من خلال مواءمة أبعاد العرض والطلب للاقتصاد الفلسطيني في كل سوق. ويسمح هذا النموذج بتعريف وقياس بعض أدوات السياسات: ضريبة القيمة المضافة على المنتوجات المحلية وعلى الواردات، حواجز التعرفة وضرائب الشراء. باختصار، يميز النموذج بين ٣١ قطاعاً اقتصادياً و٤ شركاء تجاريين مختلفين: إسرائيل، الدول التي لديها اتفاقيات تجارة حرة مع إسرائيل، أعضاء مجلس الجامعة العربية، وبقية أنحاء العالم.

يُستخدم هذا النموذج للقيام بتحليل ثابت مقارن، بمعنى انه يقيّم الأثر المحتمل للابتعاد عن الوضع الذي شهدته في عام ١٩٩٨. وستشير المكاسب الإيجابية المرتبطة بعملية انتقال في السياسة التجارية إلى أن إطار اتحاد الجمارك الحالي هو الخيار الأمثل الفرعي ويمكن استبداله بالنموذج المجرب. إن الإجراء المستخدم لقياس الاستعداد للانتقال إلى سياسة تجارية بديلة هو مدى توليدها مكاسب الضمان. يعرف الخيار البديل بأنه كمية المال اللازم للأسر بعد الإصلاح لاستهلاك نفس الكمية التي كانت قبل الإصلاح. إن هكذا إصلاح سيعدل الأسعار، والأجور، والرواتب، والضرائب، الخ. وإذا ازدادت في نهاية الأمر القوة الشرائية لدخل الأسر (أي إذا كانت كمية المال المطلوبة في الجهة السالبة)، حينئذ سيتم ملاحظة مكاسب إيجابية للضمان. إضافة إلى ذلك، المبدأ المستخدم هنا هو وضعي، بمعنى أن كمية الموارد الإنتاجية (العمالة، رأس المال، الموارد الطبيعية، الخ) تعطى مرة واحدة للكل في التحليل. لذلك، فان السبيل الوحيد لزيادة الإنتاج هو زيادة الإنتاجية من خلال توزيع قطاعي أفضل للموارد المتوفرة. لذلك، لم تؤخذ الآثار الديناميكية للسياسات التجارية في الاعتبار في هذا التحليل. سنذكر كلمة حول هذا الموضوع أدناه.

من أجل خلق مكاسب للرفاهية، يتوجب على السياسة التجارية الجديدة أن تخفف من التشوهات التي خلقها النظام التجاري الحالي. وهذا ربما يتطلب تخفيض ضرائب الاستيراد الحالية، وتنفيذ أدوات مالية بديلة لتعويض الخسارة المحتملة في الإيرادات من ضرائب الاستيراد. وسيلاحظ آثار إيجابية إذا ما استطاعت الأدوات الجديدة خلق تشوهات أقل من التي أزيلت. إن مشكلة التعويض هامة في الضفة الغربية وغزة حيث تمثل ضرائب الاستيراد (باستثناء ضريبة القيمة المضافة) أكثر من سدس مجموع إيرادات الضرائب.

## نتائج عمليات الافتراض

يستكشف التقرير سيناريوهات متطرفة، مثل السيناريو الذي يتحدث عن تحرير كامل للتجارة. وانه لمن الواضح أن هنالك عدد لا نهائي من رزم السياسات التجارية الممكنة، وقد اخترنا أن نفحص أثر السيناريو الأكثر احتمالاً أن ينتج أكبر مكاسب للرفاهية. ومن أجل القيام بذلك، سنفترض الإلغاء الكامل للضرائب على الواردات من كل أماكن المنشأ. وهذا يستتبع الإزالة الكاملة لرسوم التعرفة وضرائب الشراء على الواردات من كل أماكن المنشأ، بما فيها إسرائيل. ويتم التعويض عن الخسارة المفترضة من إيراد ضريبة الواردات عن طريق زيادة نسبة ضريبة القيمة المضافة، وتحتسب بطريقة لإبقاء الإيراد الحكومي بدون أي تغيير.

ومن ناحية المبدأ، يمكن إنجاز التحرير الكامل للتجارة ضمن إطار اتحاد جمركي بين إسرائيل والضفة الغربية وغزة. لكن، ذلك يستوجب استعداد السلطات الإسرائيلية لان تعدل السياسة التجارية الحالية. وعلى الجانب الآخر، هناك ضرورة للسيطرة الفلسطينية على السياسة التجارية الخاصة بها، بالإضافة إلى وجود قوة الإرادة والقدرة على تنفيذ الإجراءات الضرورية. ويدرس هذا التقرير أيضا بديلين للسياسات في وضع يكون للسلطة الفلسطينية السيطرة على سياساتها التجارية: أولاً، إنشاء منطقة تجارية حرة بين إسرائيل والضفة الغربية وغزة، وثانياً تنفيذ نظام تجارة فلسطيني غير تمييزي حيث يتم التعامل مع كل من الشركاء التجاريين على كونه الأكثر تفضيلاً. السمة المشتركة والهامة بين هذين البديلين أنهم يوفرون للسلطة الفلسطينية الفرصة لتحرير التجارة من جانب واحد. أما الفروقات بين البديلين فهي أن في حالة المنطقة التجارية الحرة فانه من الضروري الاتفاق على قوانين المنشأ وتنفيذ آليات لتفحص هذه القوانين والتي لن تكون ضرورية في حالة نظام الشريك الأكثر تفضيلا. لكن، تنفيذ الأخير سيعني ضمنياً أن المنتجين الفلسطينيين يمكن أن يخسروا السمة التفضيلية للوصول إلى السوق الإسرائيلي، أما في حالة المنطقة التجارية الحرة، فانهم يبقون على هذه السمة.

يشير هذا التحليل أن هناك مكاسب للرفاهية محتملة من تحرير السياسات التجارية الفلسطينية. إن الأثر الوحيد لإلغاء كافة رسوم التعرفة وضرائب الشراء يمكن أن يؤدي إلى مكاسب تصل إلى ٦٪ من إجمالي الناتج المحلي. آخذين بعين الاعتبار تكاليف تنفيذ أي من البديلين، يمكن أن تنخفض المكاسب إلى النصف لتصل ٣٪ من إجمالي الناتج المحلي.

هناك عدة قنوات التي من خلالها يمكن لتحرير السياسة التجارية أن تفيد الاقتصاد الفلسطيني. إن إزالة ضرائب الاستيراد سيؤدي إلى خفض سعر الواردات. وفي حالة السوق التجارية الحرة، فان الأثر سيكون أصغر ولكن مهماً عند مقارنته ببديل الجهة الأكثر تفضيلاً بسبب تكلفة الفحص للتأكد أن الواردات من إسرائيل تتماشى مع قوانين المنشأ. وفي كلتا الحالتين، فان الأسعار الأقل للواردات سيفيد المستهلك بشكل مباشر من خلال أسعار أقل للبضائع المستوردة للمستهلك، بالإضافة إلى الإفادة للمنتجين حيث تصبح أسعار المدخلات أقل. إن إزالة الضرائب على الواردات سيؤدي إلى تغيير في الهيكل الجغرافي للواردات من خلال جعل الواردات من إسرائيل أقل تنافسية مقارنة مع الواردات من دول منشأ أخرى حيث يتم إلغاء السمات التفضيلية المعطاة إلى المنتوجات الإسرائيلية. وهذا سيؤدي إلى زيادة تنوع البضائع التي تصل إلى المستهلك والمنتج الفلسطيني. إن تحرير التجارة سيزيد الضغوطات التنافسية على الاقتصاد الفلسطيني مما سيدفع باتجاه استخدام أفضل للموارد في اقتصاد حيث ضيق السوق المحلي يجعل من تحرير الاقتصاد المحلي غير منفصل عن الانفتاح إلى المنافسة الدولية. النشاطات الاقتصادية المربحة في ظل النظام التجاري الحالي يمكن أن تجني أرباحا أقل بعد تحرير التجارة. وبنفس الوقت، حرية الوصول إلى المدخلات الأقل سعراً سيزيد أرباح النشاطات الأخرى. وبذلك، ستنكمش بعض القطاعات في حين ستشهد قطاعات أخرى توسعا. إن النتيجة الإجمالية ستكون فعالية أكبر في استخدام الموارد في الاقتصاد الفلسطيني. يشير التحليل أن مجمل المكاسب في الإنتاجية ستكون كبيرة بدرجة كافية لتمكين ازدياد مهم في الأجور الحقيقية وعائد على راس المال بدون تهديد تنافسية الصادرات الفلسطينية.

## المحاذير

وقد تم استبعاد العديد من العوامل الهامة لتقييم بدائل السياسة التجارية الحالية في هذا التحليل. وهناك عدداً من العوامل التي يمكن أن تعني ضمنياً أن الفوائد من تغيير السياسة التجارية يمكن أن يبالغ في تقديرها. ويجدر التنويه أن التحليل لا يأخذ بالحسبان التكاليف الانتقالية لإعادة تخصيص العوامل، خاصة العمالة، ويتجرد من آثار التغييرات في ضرائب

الاستيراد التي حصلت منذ ١٩٩٨. إضافة إلى ذلك، فان نظاما جديدا يبتعد عن النظام موضع التطبيق من الاتفاقية الانتقالية يمكن أن يتطلب بنى تحتية للجمارك الفلسطينية. إن هذه القدرة المادية غير موجودة حالياً. لكن، وعلى الجانب الآخر، لم يتم الأخذ بعين الاعتبار عدد من القضايا والتي يمكن أن تعزز الآثار الإيجابية لتحرير التجارة، الأمر الذي يشير إلى أن النتائج المستخرجة يمكن اعتبارها تقديرات متواضعة. تشير نتائجنا أن تحرير التجارة يمكن أن يعطي أثراً تخفيضياً قوياً على سعر الاستثمار، وأثراً إيجابياً على معدل عائد رأس المال، والذي إن تم دمجه يمكن أن يوفر حوافز قوية للاستثمار الإضافي. وبنفس الطريقة، يبدو أن تحرير التجارة سيعطي أثرا إيجابيا على الأجور الحقيقية في الضفة الغربية وغزة، والذي قد يشجع مشاركة أكبر للقوى العاملة. إضافة إلى ذلك، فان إيجاد تنويع متزايد في إطار منشأ الواردات وتنويع متزايد في المدخلات سيسمح للمنتجين أن يزيدوا الإنتاجية من خلال اختيار مدخلات انتقالية تلبي بشكل أكبر متطلبات الإنتاج الخاصة بهم. وهناك ميزات أخرى لاستقلالية التجارة والتي لم يتحدث عنها التقرير والتي تتضمن الفرص لتجارة المنتوجات الجديدة مع شركاء جدد، بالإضافة إلى فرص استيراد بضائع ذات مقاييس أدنى من المقاييس المطلوبة للدخول إلى إسرائيل، الأمر الذي سيوسع تنوع المدخلات المتوفرة. تحرير التجارة من جانب واحد من الضفة الغربية وغزة سيشجع أطراف ثالثة أن تفتح أسواقها بشكل أكبر للمنتوجات الفلسطينية. وأخيراً، يمكن لتحرير التجارة أن يساعد في إعادة توازن التدفقات التجارية مع إسرائيل وبقية أنحاء العالم، وبالتالي يساعد في تخفيض اعتماد الاقتصاد الفلسطيني على كافة أنواع الصدمات الاقتصادية التي تحصل في إسرائيل، وكافة الاعتبارات الأمنية الإسرائيلية. وإذا ما استطاع النظام التجاري الجديد من تخفيض تكاليف التعاملات المرتبطة بالاعتبارات الأمنية، يمكن تعزيز الآثار الإيجابية لتحرير التجارة التي تم ملاحظتها.

## برنامج الاستجابة الطارىء

تسببت الأزمة الاخيرة في الضفة الغربية وقطاع غزة في احداث صدمات اقتصادية خطيرة على الاقتصاد الفلسطيني مما يستدعي الاستجابة السريعة من مجموعة المانحين. ففي نهاية تشرين ثاني ٢٠٠٠ كانت أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة الخاضعة تحت سيطرة السلطة الفلسطينية رازحة تحت الإغلاق المشدد بسبب القضايا المرتبطة بالأمن. وكنتيجة لذلك، فإن ما يقارب من ١٢٥,٠٠٠ عامل فلسطيني ممن كانوا يعملون في أسرائيل (حوالي ٢٠ بالمئة من الأيدي العاملة) أصبحوا غير قادرين على الحصول على العمل. وفي ذات الوقت، فان الاقتصاد المحلي اخذ بالترنح بسبب الاغلاقات ووقف العمل بسبب التوريد غير الملائم للمواد والقيود على الحركة وتكاليف الأخرى للتبادل. وللتعاطي مع الأزمة الحالية، فإن مجموعة الدول المانحة تعكف على الأخذ بالاعتبار العديد من الخطوات لتسريع تدفق المساعدات للفلسطينيين. ولقد قام البنك الدولي بتوفير منحة بقيمة ١٢ مليون دولار أمريكي من بين ما استحق من فوائد الدخل لصندوق الائتمان الخاص بالضفة الغربية وغزة من خلال صندوق يوهان هولست للسلام وذلك للمجلس الاقتصادي الفلسطينية للتنمية والاعمار (بكدار). وهو سيوفر تمويل لبرامج خلق فرص العمل في الضفة الغربية وغزة من خلال برنامج الاستجابة الطارىء.

إن الهدف النهائي لبرنامج الاستجابة الطارىء هو الحد من الصعوبات التي تحياها الآلاف من العائلات الفلسطينية من خلال توفير التوظيف المؤقت للعمال غير المهرة وشبه المهرة. ان المزودين المحليين والمقاولين سيستفيدون أيضا من خلال تزايد الطلب على المواد والعمالة.

ويتصف برنامج الاستجابة الطارىء بـ:

- الصرف السريع.
- محتوى اكبر من العمالة.
- إجراءات توريد بسيطة (تسوق، استخدام مباشر وحساب القوة).
- نسبة كبيرة من العمالة المحلية ومحتوى مواد لإبطال التحرك والضوابط على توفر المواد.
- تدخلات أخرى للحد من الفقر تتعاطى مع التجمعات التي تضررت بشكل اكبر خلال الأزمة.

إن برنامج الاستجابة الطارىء هو اكثر الأدوات الملائمة التي تقوم بدورها حاليا. وحتى يتم تحقيق نتائج المسائلة والشفافية، يعتمد البنك على الحسابات القائمة في الموقع وآليات التدقيق القائمة. إن هذه الترتيبات الحالية، والتي من خلالها يقوم المدقق المتعاقد مع البنك بالمراقبة على

تنفيذ البرنامج بشكل يومي اضافة الى توفير ضمان اكبر للاستخدام الملائم للتمويل فضلاً عن الخيارات البديلة، ومع ما هو معطى من أن هناك حاجة لإنفاق كميات كبيرة نسبيا من الأموال في مدى وقت قصير لعدد كبير من المشاريع الفرعية الصغيرة. وحتى يتسنى الحصول على نتائج سريعة، يتضمن برنامج الاستجابة الطارىء إجراءات التوريد المستحقة (أنظر أدناه)، وبضمنها استخدام التوظيف المباشر من خلال البلديات والمنظمات غير الحكومية.

أما المؤسسات المنفذة، فتتضمن: ١- وزارة الحكم المحلي؛ ٢- وحدات الحكم المحلي والمنظمات غير الحكومية؛ ٣- بكدار التي ستتسلم مسؤولية الرقابة الكلية. وقد تم الاتفاق على جدول للمسؤوليات ما بين وزارة الحكم المحلي، وبكدار والبنك الدولي. وستقوم وحدات الحكم المحلي بتحديد لائحة صغيرة من المشاريع صغيرة الحجم تختارها من لائحة طويلة، ومن ثم تقوم هذه الوحدات بمراجعة وإقرار اللائحة الصغيرة اعتماداً على معايير اختيار وموازنة متفق عليها مسبقاً. وتعتمد هذه الموازنة على عدد سكان كل من وحدات الحكم المحلي. ويقوم البنك بمراجعة معايير الاختيار ويقرها كأساس لتوزيع الموازنة واختيار المشاريع الصغيرة. وتستمر هذه العملية، بداية من إعداد اللائحة الصغيرة حتى الإقرار النهائي من البنك حول الموازنة ولائحة المشاريع الصغيرة، نحو أسبوع واحد. وستستخدم وحدات الحكم المحلي إجراءات التوريد المناسبة لها لتوريد المشاريع الصغيرة، والتي تستغرق حوالي يومين. وعند توقيع العقد أو الاتفاقية، يبدأ بالعمل خلال يوم أو يومين، ويتوجب على المقاولين تقديم إيصالات أسبوعية من أجل تمكينهم من تسلم الدفعات مباشرة من بكدار خلال ستة أيام عمل. وقد تم تعيين مدقق حسابات دولي ومستقل من قبل البنك. وقد قامت مؤسسة بكدار باختيار شركات محلية للاستشارة الفنية (شركة في غزة وأربع شركات في الضفة الغربية) من أجل مراقبة التقدم في هذا الإطار وإبداء النصيحة حول تحسين النوعية مباشرة إلى البلديات والمجالس القروية.

وستكون مسؤولية إدارة بند المنظمات غير الحكومية للمشروع في أيدي اتحاد مؤسسة التعاون، والتي ستدير وتنفذ برنامج المنظمات غير الحكومية الفلسطينية التابع للبنك. وقد تم اختيار مسودات المشاريع الممولة ضمن البرنامج من خلال الطلب من اتحاد مؤسسة التعاون واستخدام شبكة المنظمات غير الحكومية الخاصة بهم. وستقوم لجنة تقييم فنية بمراجعة مسودات المشاريع طبقاً لمعايير الاختيار المتفق عليها مع البنك في حين سيتم الإقرار النهائي من قبل لجنة مؤقتة يتم إنشائها خصيصاً للإشراف على تنفيذ البند الفرعي الطارئ للمشروع. تتضمن هذه اللجنة المؤقتة ممثلين عن شبكات المنظمات غير الحكومية، والسلطة الفلسطينية، ومؤسسة التعاون. وستكون "عدم ممانعة" البنك على المشاريع الموافق عليها بمثابة الأساس لتحويل الأموال من بكدار إلى اتحاد مؤسسة التعاون، الذي بدوره سيحول الأموال إلى المنظمات غير الحكومية طبقاً لخطط عمل وجداول زمنية متفق عليها. سيكون للمنظمات غير الحكومية كامل المسؤولية في تنفيذ المشاريع باستخدام إجراءات توريد للمشروع يتفق عليها البنك وبكدار. سيكون طاقم اتحاد مؤسسة التعاون في الموقع مسؤولاً عن مراقبة التقدم في المشروع على الأرض. ستخضع كل المشاريع الممولة ضمن بند المنظمات غير الحكومية للتدقيق الختامي من قبل برنامج الاستجابة الطارئ.

وبسبب الظروف الحالية الطارئة في الضفة الغربية وغزة، وافق البنك على تحديد لهذا المشروع أكثر الشروط مرونة توفراً ضمن إرشادات التوريد في البنك الدولي. وستسرع هذه الإجراءات توريد الأشغال، والبضائع، والخدمات. لكن، ستكون هذه الإجراءات شفافة وموثوقة وسيتم مراقبة الأسعار بشكل روتيني. وستخضع كافة التوريدات للمراجعة اللاحقة من قبل البنك. كما هو مذكور أدناه، ستتضمن لائحة المستفيدين البلديات، والمجالس القروية أو المنظمات غير الحكومية. وستقوم مؤسسة بكدار بتوظيف شركات استشارية في الضفة الغربية وغزة (الأمر الذي سيخضع لمراجعة البنك) من أجل مراقبة سير العمل، والنوعية، وإعداد التقارير حول تشغيل العمال، والتقييم الاجتماعي (بما يتضمن قضايا الجندر) والفني والبيئي وإعداد التقارير حول التوريد.

ولكل بند فرعي، سيقوم المستفيدون بإعداد لائحة للكميات، ومواصفات فنية بسيطة، وشروط عامة لضمان أن يقوم المقاول بتزويد العدد المطلوب من العمال خلال فترة تنفيذ المشروع (وقد قامت مؤسسة بكدار ووزارة الحكم المحلي بإعداد صفحة واحدة حول هذا الموضوع).

يمكن للمستفيدين استخدام ثلاثة أساليب توريد مختلفة ويمكن تطبيقها على الأشغال، والبضائع، والخدمات الاستشارية. ستحدد الاستجابة الطارئة في كل حالة الأسلوب المناسب للاستخدام. الأساليب الثلاثة المتوفرة هي: ١- التسوق الوطني من خلال تسلم ثلاثة أسعار في مغلفات مختومة من ثلاثة مقاولين/ مزودين/ استشاريين على الأقل والفائز سيكون الذي يطرح أقل الأسعار؛ ٢- من خلال التوظيف/التعاقد المباشر؛ ٣- من خلال حساب القوى ( من خلال استخدام موظفي البلدية أو موظفين آخرين في السلطة الفلسطينية لتنفيذ المشروع). وقد اصبح المشروع ساري المفعول في نفس اليوم الذي وافق عليه البنك. وقد تم تحديد تاريخ الإغلاق في نفس تاريخ إغلاق صندوق هولست أي بتاريخ ٣١ آذار، ٢٠٠١. يصل التمويل المتوفر إلى ١٢ مليون دولار أمريكي وهي منحة من البنك. مجموع الالتزامات وصلت حالياً إلى ٣,٣٣ مليون دولار أمريكي، أي حوالي ٢٨٪ من التمويل المتوفر. وقد خصصت هذه الالتزامات إلى ما يقارب ٥١ مشروع فرعي، بما فيها مشاريع فرعية للمساعدة الفنية في غزة والضفة الغربية.

# مسار المنظمات غير الحكومية

## خلفية

منذ الستينات وفي غياب الخدمات التي تقدمها الحكومة، اعتمد المجتمع الفلسطيني أصلاً على المنظمات غير الحكومية في توفير الخدمات الأساسية على نطاق واسع في القطاعات التي تتضمن: الصحة، التربية، إعادة التأهيل النفسي والجسدي، الخدمات المجتمعية والتنمية الاقتصادية. ومع إقامة السلطة الفلسطينية في العام ١٩٩٤، تعين على المنظمات الأهلية تعديل برامجها لتستجيب مع متطلبات الوضع الجديد. وبينما يتعين على بعض المنظمات الأهلية أن تقوم بأنشطتها على مراحل، فإن على الآخرين أن يعدلوا من برامجهم لضمان دور مكمل في القطاع العام.

اليوم، تقوم المنظمات غير الحكومية بتوفير ٦٠٪ من خدمات الرعاية الصحية وتدير ٤٢٪ من المستشفيات و٩٠٪ من مراكز تأهيل المعاقين و٩٥٪ من التعليم قبل المدرسي. فهي تخدم اكثر من مليون شخص في قطاع الزراعة وقامت باستصلاح ٢٥,٠٠٠ دونماً من الأراضي المهددة بالمصادرة، وتوظيف ما يقارب من ٢٥,٠٠٠ مواطناً. وتمضي المنظمات غير الحكومية في الاستفادة من الخبرات التي تراكمت على مدار العديد من سنوات العمل الفعال في مجال التنمية. حيث أن لدى تلك المنظمات شبكات تصل إلى المناطق الفقيرة والمهمشة. كما أن لها دوائر جماهيرية واسعة وتتمتع بالمرونة للتكيف بسرعة مع الظروف المتغيرة وأثناء حالات الطوارىء. حيث أن استجابة المنظمات غير الحكومية للأزمة الأخيرة الناشبة في الضفة الغربية وغزة في أيلول ٢٠٠٠ تقدم مثالاً واضحاً لذلك.

## استجابة المنظمات غير الحكومية للأزمة الراهنة

منذ بداية انتفاضة الأقصى في أواخر أيلول، تحملت المنظمات غير الحكومية مسؤوليات ضخمة لدى الاستجابة للاحتياجات الأساسية الطارئة للمواطنين الفلسطينيين المتضررين. ففي قطاع الصحة، جاءت المنظمات الأهلية في طليعة المقدمين للإسعافات الأولية واستيعاب عدد كبير من الجرحى في مراكز الطوارىء التابعة لتلك المنظمات وتوفير المعدات الطبية وإرسال الطلبات للمانحين للحصول على الدعم في المجالات الإنسانية. ولقد كان دور المنظمات غير الحكومية ضروريا في توفير الخدمات التي كان توفيرها حصرا على تلك المنظمات وبضمنها خدمات الصحة العقلية والاستشارة الاجتماعية والنفسية. ولقد زاد الطلب بشكل كبير على الخدمات الأخيرة لأن العائلات والأطفال والأمهات بحاجة ماسة لتدارك الآثار السياسية والاجتماعية الاقتصادية للأزمة. وفي المخيمات والمناطق الريفية، كانت المنظمات غير الحكومية والمنظمات المجتمعية تقوم بتغطية التكاليف الجارية للمراكز المجتمعية مثل الحضانات ومراكز إعادة التأهيل طالما أن الحاصلين على هذه الخدمات غير قادرين على الدفع لقائها بسبب الصعوبات الاقتصادية. ولقد كان للمنظمات المجتمعية دوراً عظيما في توفير مواد التموين والدعم الأساسي للعائلات التي فقدت مصادر رزقها، وفي العديد من الحالات، فقدت المأوى جراء قصف الجيش الإسرائيلي وتدمير الممتلكات من جانب المستوطنين.

لقد كان هناك أيضا استجابة كبيرة من المنظمات غير الحكومية للصعوبات الاقتصادية التي فرضتها الاغلاقات الداخلية والخارجية للأراضي الفلسطينية إضافة إلى ما رافقه من عرقلة للتنقل وحركة البضائع وبخاصة في المناطق الريفية. ومن الأمثلة على التدخلات التي كانت ناجحة جداً: المساعدة في توفير المياه، المدخلات الزراعية وخدمات توسيعها؛ تسويق المنتوج الزراعي؛ تشغيل الأفراد للقيام باستصلاح الأرض وبناء المصاطب وحفر الآبار والتي تعتبر أنشطة عمل مكثف.

ومن المهم التشديد في إطار النظرة العامة لاستجابة المنظمات الفلسطينية غير الحكومية للحالات الطارئة، على الأثر المزدوج الذي تركته أنشطة المنظمات غير الحكومية في مجال: أ) توفير الخدمات الأساسية؛ وب)خلق فرص العمل. وفي الوقت الذي قامت به الكثير من هذه المنظمات بزيادة برامجها لمقابلة الاحتياجات المتزايدة، كان عليها أيضا أن توظف طاقم إضافي لتساهم، وإن كان باعتدال، في خلق فرص أخرى لتوليد الدخل. لكن يبقى من غير المرجح أن يكون بمقدور هذه المنظمات الاستمرار ببرامجها في غياب مصادر التمويل المنتظم. إن الكثير من المنظمات غير الحكومية وبخاصة الكبيرة منها وبضمنها اتحاد لجان الإغاثة الصحية واتحاد لجان الإغاثة الزراعية قد قامت بالسحب من ميزانياتها السنوية للاستجابة للأزمة. وعلى هذا، فحتى التحسن في الوضع العام قد يتركها بمصادر أقل لمتابعة برامجها التنموية الاعتيادية. وطالما أن العديد من هذه المنظمات تعمل في إطار شبكة اكبر من المنظمات المجتمعية، فمن المرجح أن ينتشر أثر التمويل المقلص بشكل أوسع مما يتوقع وبخاصة فيما يتعلق بسلامة السكان الذين ينزلقون بسرعة كبيرة إلى مستويات أعلى من الفقر.

## برنامج البنك الدولي الخاص بدعم المنظمات غير الحكومية

منذ ١٩٩٧، قام برنامج البنك الدولي الخاص بالمنظمات غير الحكومية بتوفير ما مجموعه ٧,١٣٨ مليون دولار أمريكي على شكل منح للمنظمات غير الحكومية. وهذه المنح التي تصل في مجموعها الى ٢٦٢ منحة قد مولت من خلال تمويل البنك الدولي والمملكة العربية السعودية وإيطاليا. لقد قامت المنح بتغطية ٨ قطاعات، وبضمنها التعليم غير الرسمي (٤٣٪)، إعادة تأهيل الأشخاص ذوي الحاجات الخاصة (٢٢٪)، الصحة والخدمات الاجتماعية (٩٪)، التنمية الاقتصادية (٧٪)، الخدمات الزراعية (٧٪)، التعليم الرسمي (٥٪)، الإسكان (٤٪) والتربية البيئية (٣٪). ولقد غطت

المنح جميع مناطق الضفة وغزة، وبضمنها (من خلال التمويل السعودي والايطالي) أنشطة في منطقة القدس (١٦٪).

يعمل البنك الدولي الآن على تخطيط المرحلة الثانية من برنامج المنظمات غير الحكومية والتي سيعمل البنك من خلالها على توفير ما مجموعه ٧ مليون دولار أمريكي. وستستمر المرحلة الجديدة في توفير المنح للمنظمات غير الحكومية. وسيركز البرنامج على تمويل مشاريع اكبر تستهدف اكثر المناطق فقرا وأكثر المجموعات تهميشا وأكثر القطاعات احتياجا للدعم الإضافي. كما أن المرحلة الجديدة ستقوم برصد كميات اكبر من التمويل لبناء القدرات والتشبيك ومشاركة المعلومات في قطاع المنظمات غير الحكومية حتى تحظى باستراتيجية اكبر وفعالية في مواصلة دورها الفاعل في التنمية.

## الاستجابة الطارئة للبنك الدولي عبر مسار المنظمات غير الحكومية

في ٦ كانون ثاني ٢٠٠٠، صادق البنك الدولي على منحة للسلطة الفلسطينية تبلغ قيمتها ١٢ مليون دولار أمريكي لبرنامج الاستجابة الطارئ الذي صمم للمساعدة في تحمل الأزمة الاقتصادية في الضفة الغربية وغزة من خلال مشاريع خلق فرص عمل مكثفة. ومن بين الـ١٢ مليون دولار أمريكي، رصد على وجه الخصوص مليون دولار أمريكي لتمويل مشاريع المنظمات غير الحكومية الخاصة بخلق فرص العمل. فلقد رصد ما مجموعه ٦٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي لتمويل ١٣ مشروعاً، ٤٠٪ منها ستفيد السكان في غزة. ويتوقع للمشاريع التي تم المصادقة عليها أن تشكل ما يقدر بـ ١٧,٠٠٠ يوم عمل. إن معدل ٦٠٪ من الميزانيات المصادق عليها ستدفع مباشرة لتغطية رواتب الوظائف الجديدة التي خلقت.

لماذا مسار المنظمات غير الحكومية؟ إن مشاريع خلق فرص العمل التي تتم من خلال المنظمات غير الحكومية تمتاز بالتركيز على القضايا الاجتماعية والاحتياجات الاقتصادية للتجمعات السكانية. وعلى وجه خاص:

خلال خلق الوظائف، تستجيب المشاريع للاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية وبضمنها الحاجة إلى مصادر المياه البديلة وتأهيل الأرض وتسويق الإنتاج الزراعي؛ أغلب المشاريع لا تعتمد بشكل كبير على المدخلات وعلى هذا فهي أقل تأثراً من القيود المفروضة على السفر وحركة البضائع؛ وعلى النقيض من مشاريع البنية التحتية النموذجية، تساعد المشاريع في خلق فرص العمل للنساء.

لقد تم تطوير وتنفيذ المشاريع من جانب المنظمات غير الحكومية التي هي على علاقة وثيقة من التجمعات السكانية وعلى هذا فهي قادرة على تحديد احتياجات الأولوية على مستوى المجتمع.

فرص التشغيل المخلوقة هي الأكثر على المدى الطويل وتوظف أشخاص لمدة تتراوح ما بين شهر الى ١٦ شهرا وتوفر مصدر اكثر ثباتا للدخل للعائلات المحتاجة.

## آليات الإنفاق السريع والمراقبة والتقييم عن قرب

تم إدارة مشروع البنك الدولي الخاص بالمنظمات غير الحكومية من جانب اتحاد مؤسسات التعاون، الذي يشكل ائتلافاً من ثلاث منظمات غير حكومية تتألف من مؤسسة التعاون، المجلس البريطاني ومؤسسة المساعدة الخيرية. أسس اتحاد مؤسسات التعاون في العام ١٩٩٧ للقيام بمراجعة واختيار وإنفاق ومراقبة وتقييم المنح الممولة من مشاريع المنظمات غير الحكومية. فهو يوظف الطاقم الأكثر مهنية الذي يعمل من خلال ثلاث مكاتب، ومقر رئيسي في الرام إضافة إلى مكاتب إقليمية في نابلس وغزة. ولقد قام اتحاد مؤسسات التعاون بوضع الأنظمة المهنية إضافة إلى الإجراءات التي تعمل على تسهيل تعقب المشاريع، من خلال القطاعات والمناطق والإنفاق والمستفيدين وتوفير الآليات الضرورية لتغذية الاحتياجات الخاصة للمانحين الذين يمولون المشاريع التنموية من خلال المنظمات غير الحكومية. بالاستجابة إلى الحاجة الطارئة لإنفاق التمويل السريع، قام اتحاد مؤسسات التعاون بتأسيس نظام يضمن بأن المشاريع يجري مراجعتها وإقرارها وأن التمويل يحول للإنفاق خلال فترة أقل من أسبوعين. تتم مراجعة واختيار المشاريع من خلال لجنة التخمين الفنية التي وضعت التوصيات للمصادقة من جانب لجنة طوارىء خاصة تحوي في عضويتها ممثلين عن شبكات المنظمات غير الحكومية ومؤسسة التعاون والسلطة الفلسطينية.

## قاعدة المعلومات الطارئة للمنظمات غير الحكومية

من خلال شبكة المنظمات غير الحكومية، يعمل اتحاد مؤسسات التعاون على إعداد قاعدة معلومات طارئة ستراكم جميع المشاريع للاستجابة الطارئة التي قدمتها المنظمات غير الحكومية لمقابلة الاحتياجات المجتمعية للتجمعات السكانية الأكثر تضرراً. ستقام قاعدة المعلومات كخدمة للمانحين والمنظمات غير الحكومية وأنها ستنظم من خلال المتغيرات التي تسمح للتمويل بأن يتم عبر القطاع والاقليم والمجموعة المستهدفة والموقع.

### تعاونية مخيم قلنديا للنساء

بميزانية تبلغ ١٦٠,٠٠٠ دولار أمريكي ستقوم التعاونية بتنفيذ مشروع سيخلق ٢١٠ أيام عمل للنساء اللواتي سيعملن في إنتاج الأغطية والملابس التي ستوزع على الفقراء والمحتاجين.

مجموعة الهيدرولوجيين الفلسطينيين / لجنة الاغاثة الزراعية الفلسطينية:

بمبلغ ١٦٠,٠٠٠ دولار ستقوم المنظمات بزراعة ٦٠٠٠ شجرة زيتون وتأهيل شبكات الري وخلق ١٨٠ فرصة عمل لمدة ٢٠ يوماً لنحو ٣,٦٠٠ شخصًا.

# التطورات الاقتصادية الأخيرة

## المخرجات الاقتصادية

مع بداية العام ٢٠٠١، تكون الضفة الغربية وغزة قد دخلتا شهرهما الرابع من الإغلاق المشدد شبه التام والمتواصل. ولم تستطع الغالبية العظمى من العمال الفلسطينيين الذين يعملون عادة في إسرائيل (١٣٥,٠٠٠ عاملاً) من الوصول إلى أماكن عملهم في إسرائيل منذ بداية فرض الاغلاقات في ١ تشرين الأول ٢٠٠٠. إضافة إلى ذلك، تم فرض قيود مشددة ومتواصلة على حركة الناس والبضائع بين المدن والقرى داخل الضفة الغربية وغزة وبين إسرائيل والضفة الغربية وغزة.

هناك أثر سلبي وواضح على النشاط الاقتصادي وبالتالي على مستوى المعيشة والثقة المستقبلية. لكن، لم يتم إصدار أية إحصائيات اقتصادية للربع الأخير من عام ٢٠٠٠، تغطي فترة الإغلاقات. لذلك، يبقى من الصعب تقييم أثر هذه الاغلاقات بشكل دقيق.

يشير إجماع المراقبين والباحثين على أن الإغلاقات قد قلصت من النشاط الاقتصادي داخل الضفة الغربية وغزة بنسبة تقارب ٥٠٪ خلال فترة فرضها.

وقد أشارت المعلومات تحديداً في مجال التشغيل للأرباع الثلاثة الأولى من عام ٢٠٠٠ الى نمو جيد. وفي غياب الإغلاقات المشددة "القيام بالأعمال التجارية كالمعتاد"، يقدر النمو الحقيقي في إجمالي الناتج المحلي للفرد بحوالي ٢٪ إلى ٣٪. أما الاغلاقات خلال الربع الأخير من عام ٢٠٠٠ فتشير إلى أن النمو الحقيقي لإجمالي الناتج المحلي للفرد للعام ٢٠٠٠ سيكون سلبياً، انظر شكل رقم ١، وبالتالي عكس جزء من المكاسب في إجمالي الناتج المحلي التي شهدتها الأعوام ١٩٩٨ و١٩٩٩.

**شكل ١: نمو الناتج المحلي للفرد**

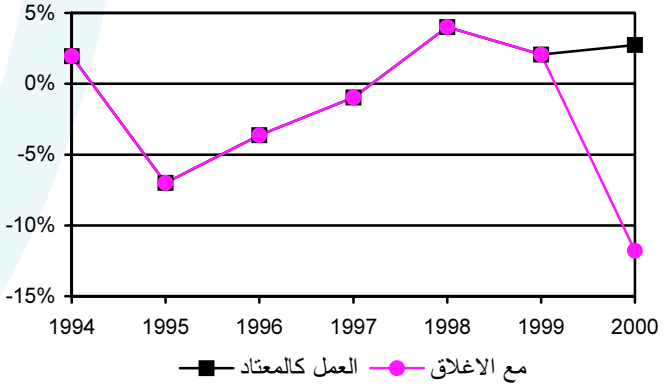


ولقد أوشك الدخل الذي يجنيه الفلسطينيون العاملين في إسرائيل على الانقطاع خلال الربع الأخير من عام ٢٠٠٠. لذلك، فان الأثر على إجمالي الناتج القومي الحقيقي والذي يتضمن الدخل من الفلسطينيين في الخارج، هو أكبر من الأثر على إجمالي الناتج المحلي الحقيقي. ويتوقع أن ينخفض إجمالي الناتج القومي الحقيقي بنسبة ٩٪ عن المستوى في ١٩٩٩.

وفي غياب الاغلاقات، كان من المتوقع أن يصل إجمالي الناتج القومي للفرد إلى ١,٩٠٠ مليون دولار أمريكي في عام ٢٠٠٠ لكن بسبب الاغلاقات، انخفض الرقم إلى حوالي ١,٦٣٠ مليون دولار أمريكي، أي ما يعادل المستوى في عام ١٩٩٤، انظر شكل رقم ٢.

**(شكل ٢: الناتج الاجمالي للفرد (دولار امريكي**

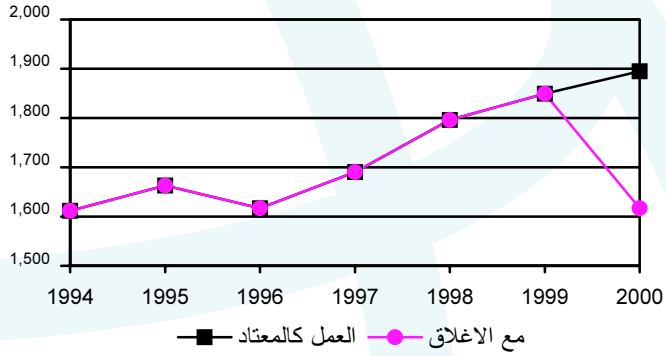


إن النظرة العامة للعام ٢٠٠١ تبقى غامضة وغير مستقرة. إن استمرار الإغلاقات المشددة سيترك نتائج اقتصادية غير مشجعة. وقد استنفذت العديد من مدخرات الأسر من أجل تعويض تراجع الدخل. وسيكون من الصعب إعادة حصص المصدرين في السوق حيث أن غيابهم عن أسواق التصدير قد استغرق مدة زمنية طويلة. وهذا ربما يؤدي الى ملائمة داخلية للانتاج الفلسطيني. إضافة الى ذلك، ليس هناك أي حوافز للاستثمار طالما استمر الوضع الراهن – حتى قبيل الوضع الراهن، مثل غياب الاستقرار والوضوح السياسيين العقبة الرئيسية أمام الاستثمار حسبما يراه رجال الأعمال الفلسطينيين. وفي الختام، فحتى إذا ما جرى رفع القيود الحالية في المستقبل المنظور، يتعين التأكيد على أن الأمر قد تتخذ وقتاً أكبر قبيل تعويض الخسائر المفروضة على الاقتصاد الفلسطيني.

## سوق العمل

لقد قام الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني باجراء مسح على القوى العاملة الفلسطينية يحمل الرقم ١٨ ويغطي الربع الثالث من العام ٢٠٠٠. إن قاعدة البيانات التي تم جمعها في ٦ تشرين أول ٢٠٠٠، تتزامن تقريبا مع تاريخ بدء فرض الاطواق. وعلى هذا، لا توفر المعلومات أي مؤشرات على النتائج المحتملة على أسواق العمل جراء الاغلاقات. ولكنها مع هذا، توفر القاعدة لتقدير نزيه وقوي لتوجهات العمل للعام ٢٠٠٠ بشكل عام في غياب الاغلاقات.

إن معدل مشاركة القوى العاملة في الضفة الغربية وغزة كان ٤٣,٥ بالمئة في الربع الثالث من العام ٢٠٠٠. وهذه هي أعلى درجة مشاركة للقوى العاملة قد تم تسجيلها في أي من مسوح القوى العاملة التي قام بها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني منذ العام ١٩٩٥، انظر الشكل رقم ٣. خلال الربع الاول – الربع الثالث من العام ٢٠٠٠ ارتفعت نسبة مشاركة القوى العاملة بنحو ٠,٥ بالمئة فقط لدى المقارنة مع نفس الفترة في العام ١٩٩٩.

**شكل ٣: نسبة مساهمة العمال**

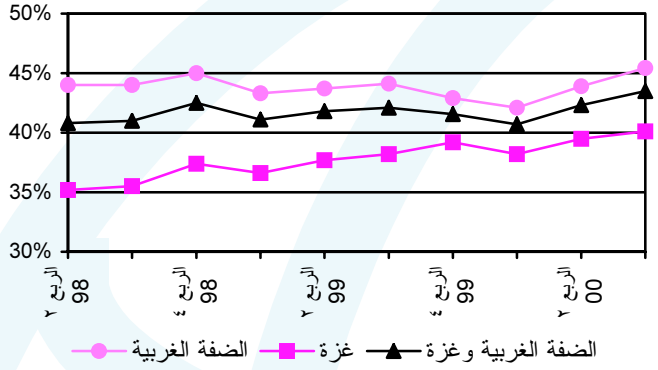


وتم زيادة ما يقارب من ٣٥,٠٠٠ شخصا الى القوى العاملة، وهو ما يعادل زيادة بنحو ٥,٦ بالمئة خلال الربع الاول – الربع الثالث من العام ٢٠٠٠ مقارنة مع العام ١٩٩٩. ولقد كانت الزيادة اكبر في قطاع غزة حيث ان النمو في القوى العاملة كان تقريبا ١٠ بالمئة. وتعكس الزيادة الكبيرة في غزة كلا من النسبة العالية من النمو في عدد السكان الذين تزيد اعمارهم عن ١٥ عاما وزيادة في نسبة معدل المشاركة لما يقارب من نقطتين مئويتين.

لقد كانت نسبة البطالة في الربع الثالث من العام ٢٠٠٠ أعلى من ٩ بالمئة خلال الربع الأسبق. غير ان معدل نسبة البطالة ما زال ٢,٤ نقطة مئوية اقل خلال الربع الاول – الربع الثالث من العام ٢٠٠٠ عما كان عليه خلال نفس الفترة في العام ١٩٩٩، انظر الشكل ٤.

ترافقت الزيادة المعتبرة في القوى العاملة مع زيادة البطالة مما يشير الى ان نمو

**شكل ٤: نسبة البطالة**

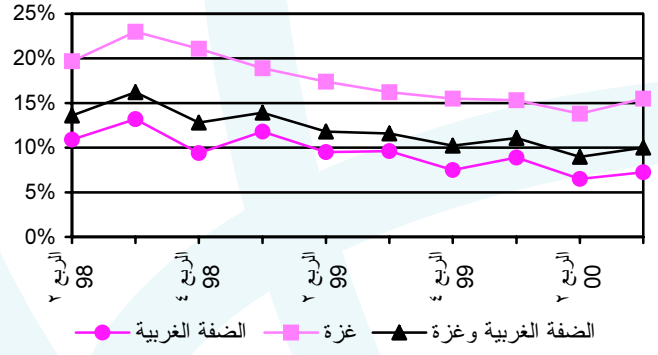


التشغيل كان اكبر خلال الارباع الثلاث الاولى من العام ٢٠٠٠، انظر الشكل ٥. ومقارنة مع نفس الفترة من العام ١٩٩٩، فإن الرقم الكلي للأشخاص المستخدمين قد زاد بنسبة ٨,٨ بالمئة.

ان الزيادة في التشغيل كانت اكبر كثيراً في الضفة الغربية وغزة في حين ان النمو في التشغيل كان ٩,٧ بالمئة عما كان الحال عليه وسط الفلسطينيين العاملين في إسرائيل، حيث ان نسبة النمو كانت فقط ٤,٦ بالمئة.

**شكل ٥: الشغيل والبطالة**

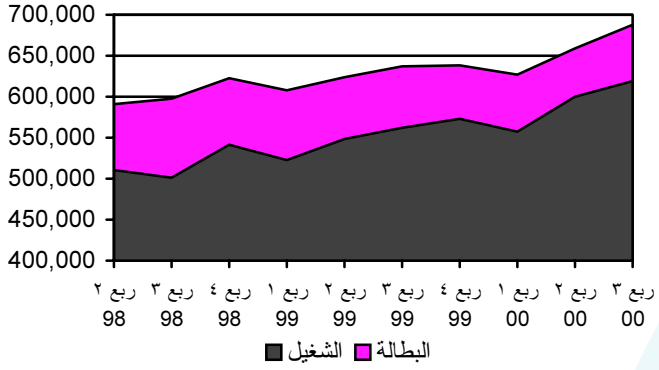


ان النمو المعتدل في عدد الفلسطينيين العاملين في إسرائيل – بانخفاض عن نسبة نمو تبلغ ١٣,٥ بالمئة في العام ١٩٩٩ – هو المؤشر على النمو الصغير لجانب الطلب على العمالة الفلسطينية في إسرائيل. خلال الفترة ما بين ١٩٩٧ – ١٩٩٩ زاد التشغيل الفلسطيني بشكل سنوي بنسبة ٢٥ بالمئة طالما ان عدد العمال الفلسطينيين عاد تدريجيا الى المستوى قبل العام ١٩٩٣. ويجب ان ينظر الى الزيادة السريعة على ستار انخفاض سريع مساو للسنوات السابقة نتيجة للإغلاقات المكثفة. وعلى هذا، فإن الزيادة تساوي إعادة شغر حصة السوق في سوق العمالة الاسرائيلي والذي كان الفلسطينيون قد فقدوه خلال ١٩٩٣ – ١٩٩٦. وكتبيان لشق النمو الضعيف في الطلب على العمالة الفلسطينية في اسرائيل، تشير البيانات الى ان التشغيل الكلي في القطاع الخاص الاسرائيلي قد زاد بأقل من ١,٥ بالمئة سنويا من ١٩٩٧ – ١٩٩٩ وان التشغيل في قطاع البناء الاسرائيلي الذي يشغل الحجم الاكبر من العمال الفلسطينيين في اسرائيل، قد تقلص فعليا بما يقارب من ٧ بالمئة من ١٩٩٧ – ١٩٩٩.

ان الزيادة في التشغيل في الضفة الغربية وغزة خلال الربع الاول – الربع الثالث ٢٠٠٠ كانت على قاعدة واسعة طالما تم الاستفاد عن تحسنات في جميع القطاعات، انظر الشكل ٦.

ولقد تأخرت قضية خلق فرص العمل في الصناعة وبضمنها التعدين واستخراج الحجارة خلف القطاعات الاخرى. وخلال الأرباع الثلاثة الاولى من العام

**شكل ٦: نمو التشغيل ١٩٩٩–٢٠٠٠**

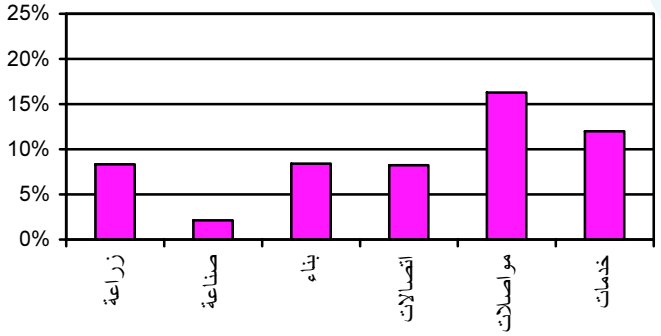

٢٠٠٠ زاد التشغيل في التصنيع بحوالي ٢ بالمئة فقط مقارنة مع العام ١٩٩٩. ولقد كان خلق فرص العمل في التصنيع بطيئاً في العام ١٩٩٩.

كانت اكثر نسبة في التشغيل، اكثر من ١٥ بالمئة، في قطاع النقل مما يعكس على الأرجح تحسناً في حركة البضائع في الجزء الاول من العام ٢٠٠٠. كما ان التشغيل في قطاع الخدمات، الذي مرده على وجه خاص الى التشغيل في القطاع العام، قد ارتفع بشكل كبير. وفي المحصلة النهائية، فإن التشغيل في الزراعة، البناء والتجارة زاد بحوالي ٨ بالمئة. يعود النمو في التشغيل في قطاع الزراعة كنتيجة الى الزيادة الكبيرة في غزة، حيث ان هناك تقارير عن تشغيل أشخاصا اضافيين بنسبة ٤٠ بالمئة في قطاع الزراعة في العام ٢٠٠٠ مقارنة مع العام الذي سبقه. وجزئياً، قد تفسر الزيادة في التشغيل في الزراعة بالوصول الأفضل الى الاسواق الاسرائيلية بعد تجاوز الفحوصات الأمنية الأكثر كفاءة على المعابر بين غزة وإسرائيل. وهناك أيضا فرق كبير ما بين الضفة الغربية وغزة بما يتعلق بتوجهات التشغيل القطاعية، أي ان التشغيل في البناء زاد في الضفة الغربية في حين انه انخفض في غزة.

## الأسعار

لا يبدو أن الإغلاق المشدد المفروض على الضفة الغربية وغزة قد ترك أثراً كبيراً ومباشراً على مؤشر أسعار المستهلك في الضفة الغربية وغزة. وتواصل التضخم بخط اكثر اعتدالا؛ حيث تشير أحدث الارقام، التي تغطي تشرين اول وتشرين ثاني عام ٢٠٠٠، الى زيادة بمعدل ١,٨ بالمئة و١,٥ لدى المقارنة مع الأشهر ذاتها في العام ١٩٩٩. وفي أعقاب الارتفاع في نسب التضخم في غزة في نيسان وأيار ٢٠٠٠، حيث سار التضخم في غزة والضفة الغربية بشكل مواز في حزيران ٢٠٠٠.

وتحرك معدل التضخم في الضفة الغربية وغزة بشكل مواز مع نسب التضخم في اسرائيل. لكن بلغ معدل التضخم في الضفة الغربية وغزة عام ٢٠٠٠ حوالي ٢ بالمئة أعلى مما هو عليه الحال في إسرائيل، انظر الشكل رقم ٧.

شهدت السنوات الأخيرة زيادة معتبرة في التضخم في الضفة الغربية وغزة – من حوالي ٧,٥ بالمئة في العام ١٩٩٧ الى أقل من ٣ بالمئة في العام ٢٠٠٠، أنظر الشكل ٨.

**شكل ٧: نسبة التضخم**

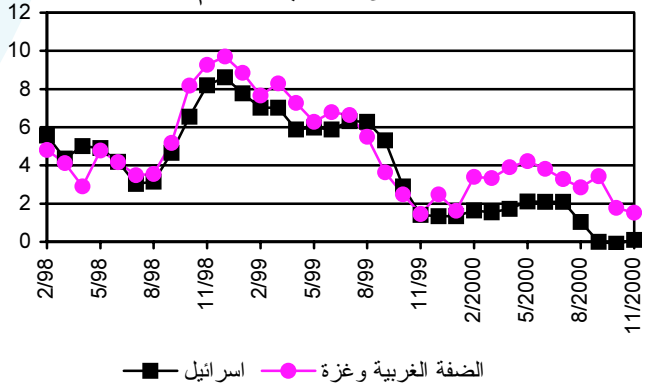


وشكلت السياسة النقدية الاسرائيلي الحازمة، عاملا مساعدا في تقليص التضخم، حيث انخفضت نسبة التضخم في اسرائيل الى اقل مستوياتها. ولقد ساعدت السياسة النقدية الحازمة في دعم الشيكل الاسرائيلي الذي تنخفض قيمته باستمرار،

**شكل ٨: الزيادة السنوية لأسعار المستهلك**

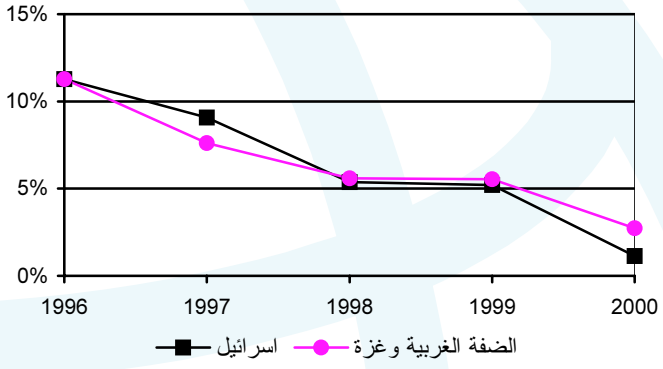


حيث كانت قيمته في مقابل الدولار الامريكي مستقرة خلال العام الاخير، انظر الشكل ٩. وهذا بدوره قد ساعد على كبح جماح التضخم المستورد.

## الأجور

ما زالت الأجور الحقيقية بحاجة إلى التعافي من الانخفاض الحاد الذي شهده العام ١٩٩٦ وبخاصة في غزة. انظر الشكل رقم ١٠.

**شكل ٩: التضخم والتغيير في قيمة صرف الشيكل/الدولار**

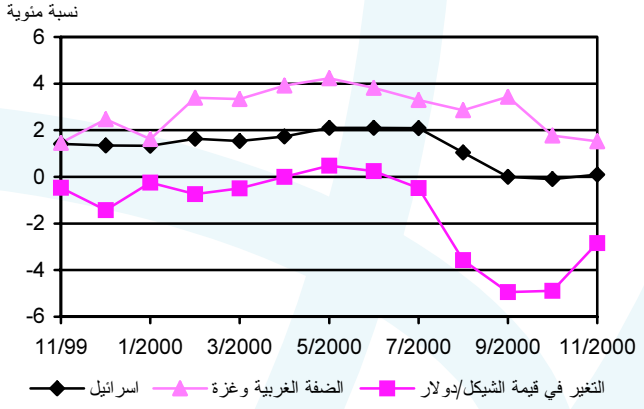


وبعد الزيادات الكبيرة في الأجور الحقيقية في العام ١٩٩٨ والعام ١٩٩٩، أظهرت البيانات المتعلقة بالأرباع الثلاثة من العام ٢٠٠٠، تباطأ معتبرا في نسبة نمو الاجور الحقيقية.

وقد خبر العمال الفلسطينيين في الضفة الغربية الزيادة الأكبر في الأسعار الحقيقية في الأجور الحقيقية في العام ٢٠٠٠ بمعدل ٣,٥ بالمئة. وعلى وجه خاص،

**شكل ١٠: الاجر الحقيقي اليومي**
**1995=100**

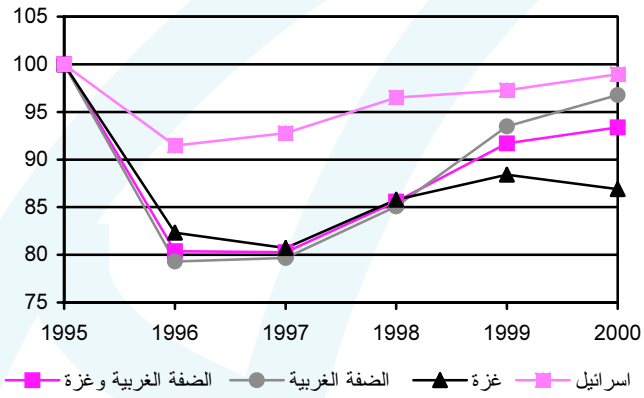


تمتع المستخدمين في قطاع النقل بالزيادة الأكبر في الأجور الحقيقية.

وبين الفلسطينيين العاملين في إسرائيل، ارتفع نمو الأجر الحقيقي الى حوالي ٢ بالمئة في المعدل. غير ان الأجور الحقيقية انخفضت وسط العمال الفلسطينيين في قطاع البناء الاسرائيلي. وكما هو عليه الحال في الضفة الغربية، حصل العمال في قطاع النقل على الزيادة الاكبر في الأجور الحقيقية.

وما زال نمو الأجر الحقيقي في غزة متأخراً عما هو الحال في الضفة الغربية وهو بالفعل كان سلبيا في العام ٢٠٠٠ – القدرة الشرائية لمعدل الأجر اليومي في غزة كانت تقريبا ٢ بالمئة أقل من العام ٢٠٠٠ والعام ١٩٩٩. إن الأداء الضعيف للأجر الحقيقي هو مؤشر على الصعوبات في خلق وظائف بقيمة أعلى في غزة.

## استهلاك واستثمار القطاع الخاص

يتوقع للانخفاض الأكبر في معدل الدخل ان يعكس الاستهلاك في المعدل. فالأسر التي لها مدخرات كافية يتوقع لها، على المدى القصير على أقل تقدير، أن تعوض عن انخفاض الدخل جزئيا من خلال خفض المدخرات. غير انه بالنسبة للعديد من الأسر الفلسطينية، فإن الخيار الوحيد هو الحد من الإستهلاك تبعاً للدخل. وبحسب سيناريو "العمل التجاري الاعتيادي "أي في غياب الإغلاقات المشددة المفروضة في الربع الأخير من العام ٢٠٠٠، يتوقع لاستهلاك القطاع الخاص وبأرقام حقيقية، أن ينمو بما يقارب من ٣ – ٤ بالمئة في العام ٢٠٠٠، غير انه عقب إندلاع الاحداث منذ تشرين اول ١٩٩٩، يتوقع ان يهبط الاستهلاك الحقيقي بحوالي ١٠ بالمئة مقارنة مع العام ١٩٩٩.

وكما ذكر سابقا، يتوقع للاستثمارات الخاصة ان تتأثر سلبيا خاصة مع الاغلاقات المشددة. وهذا بشكل جزئي نتيجة الانخفاض في المدخرات، ولكن أيضا – ولربما الأكثر أهمية – بسبب الآفاق الضعيفة للحصول على عائد منطقي للاستثمار في الوضع الراهن. إن الانخفاض في الاستثمارات الكلية في العام ٢٠٠٠، يقدر لها أن تكون متراوحة ما بين ١٥ – ٢٠ بالمئة مقارنة مع العام ١٩٩٩.

## التجارة الخارجية:

إن التصدير هو من أوائل الفعاليات التي تضررت بسبب سياسة الاغلاق. ان المنافسة في أغلب اسواق التصدير شديدة جدا حيث ان أي عرقلة في تزويد البضائع من المنتجين الفلسطينيين سيتم استبدالها بشكل سريع من مصادر اخرى.

في ظل غياب الإغلاقات يتقوقع للنمو في التصدير ان يصل الى حوالي ١٥ بالمئة في العام ٢٠٠٠، لكن عقب التطورات في الربع الاخير من العام ٢٠٠٠، يتوقع للصادرات ان تنخفض بنسبة تقدر بحوالي ١٥ بالمئة في العام ٢٠٠٠، لكن عقب التطورات في الربع الاخير من العام ٢٠٠٠، يتوقع للصادرات ان تنخفض بحوالي ٥ بالمئة مقارنة مع العام ١٩٩٩ ليجعل بذلك من العام ٢٠٠٠ سنة خيبة أمل أخرى في مجال أداء الصادرات.

ان الأثر على الواردات هو نوعاً ما ضئيل إلا أنه ما زال ملحوظاً، طالما انه يتوقع للواردات الكلية أن تكون حوالي ١٠ بالمئة أقل مما هو عليه الحال في غياب الاغلاقات.

## الحسابات المالية:

لقد كانت قناة العوائد المالية التي تلقتها السلطة الفلسطينية غير منتظمة بشكل كبير في الأشهر الثلاثة الأخيرة من العام ٢٠٠٠. المدفوعات من خلال نظام المقاصة الذي ينقل عوائد الضرائب المستحقة للسلطة الفلسطينية (بخاصة ضريبة القيمة المضافة والضرائب على الواردات) من وزارة المالية الاسرائيلية، قد تأخرت وخفضت بخلاف ما كانت عليه التوقعات. إضافة الى ذلك، عانى جمع الضرائب المحلية بسبب الصعوبات التحرك داخل الضفة الغربية. ونتيجة لذلك، كان هناك انخفاضا كبيراً في العوائد.

لقد كان تمويل القطاع العام في الضفة الغربية وغزة رازحا تحت الضغط حتى قبيل الاضرابات الاخيرة في مجال العوائد وبخاصة بسبب ضعف السلطة الفلسطينية في السيطرة على التشغيل في القطاع العام. كما ان الاحداث في الأشهر الاخيرة قد ضاعفت من الضغوطات من جانب السكان على السلطة الفلسطينية لزيادة التحويلات والتشغيل في القطاع العام وذلك بهدف التعويض عن الخسارة في مداخيلهم.

وتم القيام بالعديد من المبادرات مع مجموعة المانحين الدوليين للتعاطي مع الوضع الخطير بين السكان الفلسطينيين، أي المصادقة على منحة بقيمة ١٢ مليون دولار أمريكي من البنك الدولي. وتهدف المنحة الى التخفيف من مصاعب آلاف العائلات من خلال توفير العمل المؤقت للعمال غير المهرة وشبه المهرة. وسيستفيد أيضا مزودي الخدمات والمقاولين المحليين من خلال الطلب المتزايد على المواد والعمل. ويؤمل بأن تخدم المنحة كعامل مساعد للمانحين الآخرين للمساهمة من خلال مساهمات موازية أو مشتركة. اضافة الى ذلك، ولتعويض السلطة الفلسطينية مباشرة عن هبوط العوائد، قام الاتحاد الاوروبي بوضع مرفق نقدي لتسهيل المشاكل المرتبطة بالموازنة بغض النظر فيما اذا كانت بسبب عدم انتظام او تحويل الأموال من نظام المقاصة او

بسبب الصعوبات في جمع العوائد. ولقد تم تغطية جزءا هاما من الهبوط في العوائد الذي شوهد منذ تشرين اول ٢٠٠٠ قد تم تغطيته من خلال هذه السياسة.

## القطاع المالي

نمت مدخرات المستهلكين المقيمين بشكل سريع خلال الاشهر السبعة الاولى من عام ٢٠٠٠. مقارنة مع نفس الفترة في العام ١٩٩٩، كانت المدخرات حوالي ٢٥ بالمئة اكبر. في حزيران ٢٠٠٠، ولأول مرة على الاطلاق، زادت المدخرات عن ٣ بليون دولار أميركي. انظر الشكل رقم ١١. وقد يعكس النمو في المدخرات كلا من زيادة الثقة في البنوك العاملة في الضفة الغربية وغزة اضافة الى الظروف الاقتصادية المفضلة نسبيا خلال النصف الاول من العام ٢٠٠٠. ولغاية الآن، لم تقم سلطة النقد الفلسطينية بنشر البيانات التي تغطي الجزء الثاني من العام ٢٠٠٠، ولهذا فإن الاثر على المدخرات في الوضع الراهن ما زال غير مرئي. وطالما انه ليس هناك تقارير حول تغيرات درامية في المدخرات، تبدو ان الثقة في القطاع المصرفي ما زالت قائمة.

ان توسع القروض كان أكثر بطئا من المدخرات خلال الأشهر السبع الاولى من العام ٢٠٠٠. وبحلول تموز من العام ٢٠٠٠، توسع الأقراض الى المستهلكين المقيمين ليصل الى ٨٧٥ مليون دولار أمريكي. وبلغت نسبة الإقراض إلى

**شكل ١١: المدخرات والقروض**

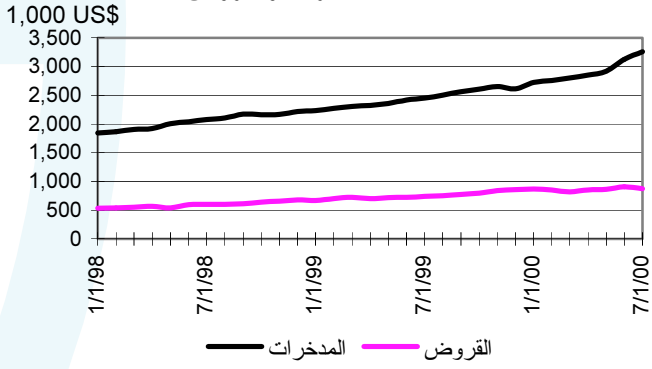


الإدخار الى ٢٩,٥ بالمئة خلال الاشهر السبعة الاولى من العام ٢٠٠٠ أي بهبوط ٣٠,٥ بالمئة خلال نفس الفترة من العام ١٩٩٩.

# عمليات مجموعة البنك الدولي

## أ. إدارة صندوق التمويل متعدد الأطراف

■ **صندوق هولست (HOLST)**: في ضوء الأزمة الراهنة في الضفة الغربية وغزة وما نجم عنها من آثار سلبية على الفقراء والمهمشين، بادر البنك الدولي الى اطلاق مشروع الاستجابة الطارىء الذي يهدف إلى خلق فرص عمل بحاجة إليها بشكل كبير من خلال العمالة المكثفة في أعمال مدنية صغيرة. حيث تم ضخ مبلغ المنحة البالغ ١٢ مليون دولار أمريكي من البنك الدولي عبر صندوق هولست. وعلى هذا، فمنذ كانون ثاني ٢٠٠١، تسلم صندوق هولست ٢٨١ مليون دولار من ٢٧ دولة مانحة (وبضمنها البنك الدولي)، أنفق منها البنك الدولي ٢٦٤ مليون دولار للسلطة الفلسطينية. ومن مجموع ما انفق، مبلغ ٢١٣ مليون دولار أمريكي لدعم الموازنة المتكررة فيما خصص الباقي لمشاريع خلق فرص العمل. ومنذ البدء ببرنامج خلق فرص العمل في العام ١٩٩٦، تم إنجاز اكثر من ٧٠٠ مشروع فرعي فيما جرى خلق اكثر من ٣ ملايين يوم عمل. ومن المخطط أن يجري إغلاق صندوق هولست في ٣١ آذار ٢٠٠١.

■ **صندوق الائتمان للمساعدة التقنية (TATF)**: حتى كانون ثاني عام ٢٠٠٠، تسلم صندوق الائتمان للمساعدة التقنية إسهامات من المانحين تبلغ ٢٤,٠٧ مليون دولار أمريكي (وبضمنها ما جبي من فوائد على المبلغ)، حيث صُرف منها للسلطة الفلسطينية ما مجموعه ٢١,٢ مليون دولار أمريكي. وتتلخص أهداف الصندوق بـ: أ) المساعدة في بناء المؤسسات الفلسطينية وتحسين القدرة الفلسطينية على الإدارة الذاتية؛ ب) تسهيل تنفيذ الاستثمارات في السلطات الفلسطينية؛ ج) مساعدة السلطات المحلية الفلسطينية على وضع سياسات وبرامج موحدة؛ د) وتقييم جدوى الاستثمارات العينية المقترحة على المدى البعيد؛ وهـ) تشجيع نمو القطاع الخاص. ويجري إدارة صندوق الإئتمان للمساعدة التقنية بشكل مشترك من جانب كل من المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية وإعادة الإعمار" (بكدار) والبنك الدولي.

وباشر الصندوق مؤخرا بالعديد من الأنشطة الجديدة. أما الأنشطة الجديدة التي هي في مرحلة التعاقد فهي كما يلي: ١. عقد التدريب على الوساطة المالية والبالغ قيمته ٢٥٠,٠٠٠ دولار أمريكي؛ ٢) نشر مرفق الدراسات التقنية والبالغ قيمته ١٦٠,٠٠٠ دولار أمريكي؛ ٣) مركز تدريب تكنولوجيا المعلومات والبالغ قيمته ٩٣٠,٠٠ دولار أمريكي ٤) مشروع بناء القدرات المؤسساتية للسلطة الفلسطينية البالغ قيمته ٤٥٠,٠٠٠ دولار أمريكي. تبلغ قيمة الأنشطة القائمة في إطار صندوق الائتمان للمساعدة التقنية ٤,٣ مليون دولار أمريكي. وتجدر الإشارة إلى أن تاريخ إغلاق صندوق الائتمان للمساعدة الفنية هو ٣٠ حزيران ٢٠٠١.

## ب. مشاريع الاستثمار

لغاية كانون ثاني ٢٠٠١، فإن أمام مجموعة البنك الدولي ٢٠ مشروعاً قيد التنفيذ في حين جرى الانتهاء من ثلاثة مشاريع خلال برامج: البنك الدولي ووكالة ضمان الاستثمار متعددة الأطراف (MIGA) التابعة للبنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية (IFC).

## مشاريع البنك الدولي قيد التنفيذ

■ **مشروع إعادة تأهيل قطاعي الصحة والتعليم (EHRP)**: (٢٠ مليون دولار أمريكي قرض من مؤسسة التنمية الدولية (IDA)، ٢٠ مليون دولار أمريكي منحة من العربية السعودية، ثلاث منح تبلغ في مجموعها ٨,٦٥ مليون دولار أمريكي من الحكومة الإيطالية و٠,٤٠ مليون دولار منحة من استراليا). يسير المشروع ويتقدم بشكل مرض. وتم الالتزام بما قيمته ١٠٠٪ من التمويل من مؤسسة التنمية الدولية، حيث تم إنفاق ما قيمته ٩٨٪. كما تم الإلتزام بما قيمته ٨٥٪ من التمويل السعودي الذي أنفق منه ٦٥٪. أما التمويل الإيطالي، فقد جرى الإلتزام بما قيمته ٦١٪ وأنفق منه ٢٩٪، أما التمويل من الحكومة الإسترالية، فقد جرى الإلتزام بما قيمته ١٠٠٪ منه وأنفق بالكامل. ويجري تطبيق المشروع من خلال المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية وإعادة الإعمار" (بكدار) ووزارة الصحة ووزارة التربية.

**البند الصحي**: من خلال التمويل المقدم من وكالة التنمية الدولية (IDA) في غزة، انتهت أعمال البناء والتأثيث في العيادات العشر في غزة، كما جهزت ببرامج الحاسوب. ومن خلال المنحة المقدمة من السعودية للضفة الغربية، انتهى العمل في بناء وتأثيث وتجهيز عيادة واحدة في الضفة الغربية. كما يتقدم العمل في مجال توسيع مستشفى رفيديا ومستشفى يطا. أما في غزة، فقد تم الانتهاء من بناء وتأثيث وتجهيز ثلاث عيادات ومستشفى شعبي واحد حيث تم تأثيثه بالكامل وتجهيزه بالمعدات. هذا في حين أن العمل في أحد أقسام وزارة الصحة لا يتقدم بسبب النقص في مواد البناء بسبب الإغلاق. وفي إطار المنحة الايطالية لغزة، قامت الوزارة بالمصادقة على المسودة النهائية للخطة المركزية الاستطلاعية الخاصة بمستشفى ناصر في خانيونس. وسيتم قريبا المباشرة بإعادة تأهيل المستشفي الحالي إضافة إلى نظام الصرف الصحي الراهن وبناء ممر يصل ما بين المستشفى القديم والجديد.

**البند التربوي**: من خلال التمويل المقدم من وكالة التنمية الدولية (IDA) لغزة، تم الانتهاء من بناء ١١مدرسة جديدة وتوسيع وتأثيث ١١ مدرسة قائمة. ومن خلال المنحة المقدمة من العربية السعودية للضفة الغربية، تم الانتهاء من بناء وتأثيث ثماني مدارس. كما طرحت المناقصات لبناء ثلاث مدارس جديدة. وفي غزة، انتهى العمل من بناء وتأثيث الثلاث مدارس التي خطط لإقامتها. كما انتهى العمل في بناء مدرستين جديدتين. ومن خلال المنحة الأولى المقدمة من إيطاليا للضفة الغربية، انتهى العمل في المدارس الست التي خطط لها وتم تأثيثها بالكامل، إضافة إلى وحدة صحية واحدة. هذا، وانتهى مركز تطوير المناهج التابع لوزارة التربية والتعليم من العمل على تطوير المناهج الدراسية للمرحلتين الاولى والسادسة. وفي إطار المنحة الإيطالية الثانية في الضفة الغربية، انتهى العمل في بناء مركزين مجتمعيين في حين أن العمل جاري بتقدم في أربع مدارس ومركزين مجتمعيين. كما تم توريد الأثاث والكتب ومعدات المختبر. ومن خلال المنحة الإسترالية، 'فرغ من مهام تعزيز: صنع القرارت وقدرات التخطيط والبحث في وزارة التربية التعليم، إضافة إلى إقامة قاعدة معلومات للخرائط في المدارس ونظام برامج للصيانة في الوزارة.

■ **مشروع تطوير النظام الصحي (HSDP)**: (٧,٩ مليون دولار أمريكي كقرض من البنك الدولي). تتلخص الأهداف التنموية للمشروع في تحسين القدرة على الإدارة في وزارة الصحة وتحسين الحصول على خدمات الرعاية الصحية الأولية ذات النوعية العالية التي يمكن تحملها بخاصة في المناطق الريفية والمناطق التي تحظى بخدمات قليلة. وتتشكل مكونات المشروع من البنود التالية:

**البند الأول**: سيقوم بـ(أ): تطوير المواصفات العملية لمرافق المستوى الثاني من الرعاية الأولية؛ (عيادات صغيرة يمكنها تقديم الاحتياجات الأساسية لحوالي ٨,٠٠٠ الى ١٢,٠٠٠ فرداً( ب) بناء قدرات وزارة الصحة على تخطيط وتصميم عيادات الرعاية الأولية؛ وج) استبدال حوالي ٤٠ مرفقا للرعاية الصحية الأولية دون مستوى المواصفات ويشمل ذلك المعدات والاثاث بعيادات تمتاز بمواصفات نوعية.

**البند الثاني**: سيقوم بإنشاء مركز معلومات صحي لدعم وصيانة عمل نظام إدارة المعلومات التابع لوزارة الصحة الفلسطينية وتوفير المساعدة الفنية لتطوير نظام معلومات أساسي خاص بالعيادات ونظام معلومات تأمين موحد. كما سيوفر نظام المعلومات الخاص بالعيادات أدوات المراقبة على أنشطة برنامج تحسين النوعية التي تحظى بالدعم من البند الثالث.

**البند الثالث**: سيوسع نطاق مشاريع المعلومات النوعية حتى يتسنى إنشاء مواصفات نوعية وادراج اجراءات تحسين النوعية للأولويات المختارة للتدخل الصحي. وأيضا سيجري تقديم المساعدة التقنية لتشجيع ترشيد استخدام الأدوية وتحسين كلا من النوعية وضبط المصاريف بحسب شروط التعاقدات مع المزودين الدوليين لهذه الخدمات. كما سيتضمن مشروع تحسين النوعية تطوير العيادات ومواصفات خدمات الرعاية الصحية الأولية. هذا، وتقوم وزارة الصحة بتنفيذ هذا المشروع.

■ **مشروع تطوير البنية التحتية للبلديات ( MIDP1)**: (٤٠ مليون دولار أمريكي كقرض من البنك الدولي، ١,٧٤ مليون دولار أمريكي من اليونان وحوالي ٣,٦٧ مليون يورو من إيطاليا). يهدف هذا المشروع إلى إعادة تأهيل شبكات وأنظمة البنية التحتية ذات الأولوية للبلديات في الضفة الغربية وغزة، من خلال العمل المباشر مع خمس بلديات مختارة في الضفة الغربية وغزة (غزة، نابلس، الخليل، رفح وجنين) ووزارة الحكم المحلي ووزارة الأشغال العامة وسلطة المياه الفلسطينية و(بكدار). أما المؤسسات التي ستعمل على تنفيذ المشروع، فهي: وزارة الحكم المحلي وبكدار ووزارة الأشغال

العامة وسلطة المياه الفلسطينية. ويجري التركيز على المباشرة بالإصلاح المؤسساتي وبناء القدرات الإدارية على مستوى الحكم المحلي. ولغاية الآن، تم الالتزام بما نسبته ٨٩ بالمائة من التمويل المرصود لـ ٢٥٢ مشروعاً فرعياً عينياً، بما فيها ١٧٠ مشروعاً صغيراً. وتم إنهاء ما مجموعه ٢٣٥ مشروعاً فرعياً عينياً وبضمنها ١٦٥ مشروعاً صغيراً. وقد تم أخذ مليون دولار أمريكي من المشروع للقيام بالأعمال التحضيرية لمشروع بيت لحم ٢٠٠٠. ولغاية الآن، تم تعبيد حوالي ٢٢٠ كلم من الشوارع وتمديد ما يتراوح من ١٠٠ كلم من أنابيب المياه والمجاري. كما انتهى العمل من رفع مستوى ثلاث مناطق مجاورة لمدينة غزة. والعمل جاري حالياً على جميع المكونات الأخرى بالتعاون مع وزارة الحكم المحلي والبلديات المختارة الأخرى في مجال بناء القدرات. غير أنه وفي الضوء الأزمة الراهنة في الضفة الغربية وغزة، يسير بند بناء القدرات ببطء. وكاستجابة من البنك الدولي للأزمة الاقتصادية الراهنة في الضفة الغربية وغزة، قام البنك بإعادة تخصيص مبلغ ٢ مليون دولار امريكي من حصة وكالة التنمية الدولية لمشاريع تكثيف العمل. كما انتهى العمل من خطة استثمارية مدتها ثلاث سنوات لكل من بلديات الخليل وغزة، في حين أن الخطة المتعلقة ببلدية رفح فهي قيد التنفيذ. كما أنه في طور إعداد طلب المشروع بالنسبة لبلديات جنين ونابلس. كما تم الانتهاء من الدراسات التشخيصية لبلديتي رفح وجنين. ولقد تم إرساء عطاء نظام معلومات إدارة العائد للبلديات في الضفة الغربية وغزة وهو الآن في طور التنفيذ. وجاري تنفيذ نظام المعلومات الجغرافية الخاص ببلدية غزة في حين انه قيد إعداد طلب المشروع في بلدية الخليل وفي مرحلة المناقصة في بلدية نابلس. وأنجز مركز كمبيوتر حديث وشبكة الإنترنت في بلدية غزة، أما في جنين فهو في مرحلة التنفيذ.

■ **مشروع تطوير البنية التحتية للبلديات الثاني (MIDP2 )**: (تبلغ تكلفة المشروع الإجمالية ٢٦ مليون دولار أمريكي منها ٧,٥ مليون دولار أمريكي من مؤسسة التنمية الدولية، ٥,٠ ملايين دولار أمريكي منحة من المملكة العربية السعودية). أقر هذا المشروع من قبل البنك الدولي في ٢٠ حزيران ٢٠٠٠ وجرى الإعلان عن البدء فيه في ١٩ كانون أول ٢٠٠٠. الهدف الأساسي من مشروع تطوير البنية التحتية للبلديات الثاني هو تحسين خدمات البنية التحتية (الطرق، المياه والمجاري) وبضمنها القطاع ذات الأولوية العالية في شبكة الطرق المناطقية وإعادة تأهيل شبكات المياه في القرى والبلديات في الضفة الغربية وقطاع غزة. كما يرمي المشروع إلى مساعدة وزارة الأشغال العامة على إنشاء نظام إدارة صيانة شبكة الطرق وذلك للمرة الأولى في مناطق السلطة الفلسطينية. إضافة إلى ذلك، سيستمر المشروع في توفير الدعم لوزارة الحكم المحلي لإنشاء نظام محاسبي وإصلاحات مؤسساتية. كما سيوسع بند بناء القدرات للمشروع الأول لتطوير البنية التحتية للبلديات، ليشمل ست بلديات جديدة في الضفة الغربية وقطاع غزة وبضمنها جباليا وخانيونس في غزة؛ طولكرم، أريحا، ترقوميا والرام في الضفة الغربية. ويعمل هذا البند الفرعي على توفير الدعم لتحسين الاستثمار البلدي وتطوير البرمجة. وستقوم كل من وزارة الأشغال العامة ووزارة الحكم المحلي وسلطة المياه الفلسطينية بتنفيذ هذا المشروع.

وفي استجابة للأزمة الراهنة في الضفة الغربية وغزة، أعيد تخصيص ١,٠ مليون دولار أمريكي من موازنة المشروع لخلق فرص العمل. وسيجر استخدام هذا المبلغ بصفة أساسية لإعادة تأهيل بعض الطريق القصيرة وفتح الطرق الزراعية والقيام بصيانة الطرق بغرض استخدام العمالة المكثفة.

■ **مشروع خدمات المياه والصرف الصحي في غزة: (GWSSP)**: (٢٥ مليون دولار أمريكي قرض من البنك الدولي، ٥٠ مليون دولار على شكل تمويل مواز من بنك الاستثمار الأوروبي/ الاتحاد الاوروبي). يتكون المشروع من: (أ) توفير 'مشغل دولي (Lyonnaise des Eaux، الخطيب والعلمي (LEKA) من خلال عقد لإدارة المشروع مدته أربعة أعوام لتنفيذ برنامج تحسين الخدمات، (ب) توفير أموال الاستثمار التشغيلية للمشغل في العقد الإداري، والتي تعتبر ضرورية لتمويل: البضائع، المعدات، الأشغال والخدمات الضرورية لتحسين الخدمات ولتحقيق الأداء المنشود. (ج) توفير المساعدة التقنية لتعزيز سلطة المياه الفلسطينية التي أنشئت حديثاً لدعم تنفيذ المشروع والرقابة عليه وتوفير مدققي حسابات مستقلين لمراقبة الأداء المالي والفني للمشغل. وتقوم سلطة المياه الفلسطينية بتنفيذ هذا المشروع. وبعد ما يقارب من أربعة أعوام من تطبيق المشروع الذي اشرف على تدقيقه مدقق مستقل، فإن أهم الإنجازات التي تحققت فهي: مسح أكثر من ١٢٠٠ كلم من الأنابيب لفحص تسرب المياه. وتم تحديد ١٦٠٠٠ اتصالا غير قانونيا بالشبكة، وجرى استبدال ٢٢٠٠٠ اتصالا، وتم إصلاح اكثر من ٢٠٠٠٠ متراً من الشبكة فيما استبدل ما مجموعه ٣٠٠٠٠ اتصالا. وتم تخفيض نسبة الفاقد من المياه من ٤٨٪ إلى ٣٠٪. كما أنه بالإمكان الاعتماد على المصادر غير الملوثة (٩٦٪ من عينات المياه مزودة بمادة الكلورين). وقد تم تمديد عقد ادارة المشروع لغاية ٣١ آذار عام ٢٠٠١ للمحافظة على سير العمل الى حين توريد مشغل جديد لمشروع غزة الثاني. ومنذ ٣١ كانون أول ٢٠٠٠، تم الإلتزام بكامل قيمة القرض في حين يبلغ الانفاق ما يقارب من ٢٣,٩ مليون دولار أمريكي. هذا، مع العلم أن تاريخ الإغلاق للقرض هو ٣٠ حزيران ٢٠٠١.

■ **مشروع تحسين خدمات المياه والصرف الصحي للمنطقة الجنوبية (SAWSIP)**: (٢١ مليون دولار أمريكي من البنك الدولي و٣٠ مليون يورو في شكل تمويل مواز من بنك الاستثمار الأوروبي). يتكون المشروع من: أ) توفير مشغل دولي (General des Eaux، الخطيب & علمي (GEKA) من خلال عقد إدارة يرتكز على الأداء مدته أربع سنوات وذلك بغية تنفيذ برنامج تحسين الخدمات لمحافظات: بيت لحم والخليل في الضفة الغربية؛ ب) توفير تمويل استثماري تشغيلي للمشغل المشمول في عقد الادارة، لتمويل العمليات المالية الضرورية ونفقات الصيانة غير المغطاة من خلال العوائد المجباة والمطلوبة لتحقيق أهداف الأداء السنوية في عقد الادارة؛ ج) توفير التمويل من صندوق الاستثمار الاوروبي لتمويل تصميم وتنفيذ الإشراف على التحسينات الرأسمالية مثل إعادة تأهيل الشبكة وتحسين تزويد خدمات المياه، الموزعات الرئيسية، أنظمة توزيع إعادة بناء وتأهيل إضافة إلى الاستثمار في تزويد المياه للمناطق الريفية؛ ود) تزويد المساعدة التقنية لدعم تعزيز

القدرة المؤسساتية لسلطة المياه الفلسطينية وWSSA لدعم التنفيذ والمراقبة على المشروع وتوفير مدققين مستقلين لمراقبة أداء المشغل المالي والفني. الجهة المنفذة للمشروع هي سلطة المياه الفلسطينية. ويتوقع أن يبدأ تدقيق عمل المشغل في كانون الثاني ٢٠٠١ – يعود هذا التأخير الى عدم تمكن المدققين من السفر بسبب الوضع الامني. إلا ان البيانات الأولية تشير الى ان هناك تقدما. على سبيل المثال، تم ضبط حوالي ٤٠٠ اتصالا غير مسجلا في منطقة بيت لحم. وتجري الكثير من المسوح والاجراءات لتحديد واصلاح الضعف في أنظمة المياه القائمة وأنظمة الصرف الصحي. ولقد تباطأت الالتزامات منذ أيلول ٢٠٠٠ بسبب الوضع الامني. وتقارب النفقات منذ ٣١ كانون اول ٢٠٠٠ حوالي ٤,١ مليون دولار أمريكي لتمثل حوالي ٢٠٪ من مجمل قيمة القرض. ويتوقع أن يكون ٣٠ حزيران ٢٠٠٣ هو تاريخ إغلاق القرض.

■ **مشروع التنمية المجتمعية الثاني (CDP)**: قاد النجاح الذي حققه مشروع التطوير المجتمعي الأول، السلطة الفلسطينية إلى طلب مشروع متابعة. يجري تمويل المشروع الجديد للتنمية المجتمعية الذي بوشر فيه منذ حزيران ١٩٩٩، من جانب البنك الدولي (٨ ملايين دولار أمريكي)، كما أن أوبك تقدم تمويل بقيمة ٨ ملايين دولار أمريكي في حين قدم بنك الاستثمار الأوروبي مبلغ ١٠ ملايين يورو. وحاليا هناك أكثر من ٢٠٠ مشروعاً تركز على إعادة تأهيل البنية التحتية في العديد من القرى والبلديات الصغيرة قيد المراحل المختلفة من التنفيذ. ومن بين الـ ١٣٥ مشروعاً قيد التنفيذ، تم الانتهاء من ٥٥ مشروعاً. وجرى إنفاق ما مجموعه ٦,٩ مليون دولار أمريكي لصالح المشاريع وذلك من جانب بكدار. وتتضمن قائمة المشاريع اعادة تأهيل: الطرق، العيادات، المدارس وتزويد المياه وشبكات الصرف الصحي. إضافة إلى ذلك، فإن المشروع الجديد يهتم كثيرا باستهداف الفقراء والتجمعات المهمشة وبضمن ذلك تمويل المشاريع في مخيمات اللاجئين داخل الضفة الغربية وغزة. علماً أن أغلب الأموال الممولة من خلال البنك الدولي ومنظمة أوبك قد تم الإلتزام بها. ويتوقع ان تجري المراجعة النصف الدورية للمشروع في شباط ٢٠٠١.

■ **مشروع التطوير القانوني (LDP)**: (٥,٥ مليون دولار أمريكي من البنك الدولي، وتمويل موازي قيمته مليون دولار أمريكي من المملكة المتحدة لغرض إعداد المسودات للتشريع). يعتبر المشروع نقطة الانطلاق لعملية طويلة المدى تهدف إلى مساعدة السلطة الفلسطينية على تحديث التشريعات القائمة وخلق التجانس فيما بينها، إضافة إلى إنشاء الإطار القانوني الملائم لدعم اقتصاد السوق الحديث وتشجيع نمو القطاع الخاص. كما يدعم المشروع أيضاً تدريب القضاة وموظفي المحاكم بهدف زيادة الكفاءة والشفافية للعملية القضائية. علماً أن المشروع يتقدم بشكل جيد. وكجزء من البرنامج الكلي للتطوير القانوني في الضفة الغربية وقطاع غزة، يجري التخطيط لبناء قاعتين للمحاكم، واحدة في الضفة والغربية وواحدة في غزة بتمويل من المملكة العربية السعودية.

■ **البرنامج المهني للمغتربين الفلسطينيين (PEPP)**: (ثلاثة ملايين دولار أمريكي قرض من البنك الدولي، ٠,٣ مليون دولار أمريكي من هولندا). يدعم "البرنامج المهني للمغتربين الفلسطينيين"، تجنيد المغتربين الفلسطينيين لشغر مناصب إدارية وتقنية رفيعة في مؤسسات السلطة كإجراء للبناء المؤسساتي. ومنذ البدء بالمشروع في أواخر ١٩٩٧، تم بنجاح تجنيد ١٥ شخصاً لشغر وظائف في عشر وزارات وبضمنها: الزراعة، التعليم، المالية، الصحة، التعليم العالي، الإسكان، مكتب مراقب التأمين، هيئة الاذاعة والتلفزيون الفلسطينية، سلطة النقد الفلسطينية، خدمات المعلومات الحكومية ولجنة بيت لحم ٢٠٠٠. وجرى تحديد أشخاص مؤهلين لشغر وظائف أخرى إلا أن التشغيل لم يجر إنجازه. حيث ان التطورات السياسية الراهنة تؤثر بشكل كبير على قدرة

## ملف المغتربين الفلسطينيين

الدكتور درغام أبو رمضان هو مغترب فلسطيني في ألمانيا، حيث انه يعمل مع وزارة الصحة منذ نيسان ٢٠٠٠، وذلك تحت إشراف البرنامج المهني للمغتربين الفلسطينيين.

الدكتور أبو رمضان هو حاليا جراح الأوعية الدموية في مستشفى رام الله الحكومي. ومن خلال منصبه الذي يشوبه الكثير من التحدي، فهو يتحمل مسؤولية إجراء عمليات جراحة القلب في المستشفى إضافة الى رفع مستوى قدرات البنية والعمل في الأقسام القائمة لجراحة القلب في المستشفيات الحكومية في كل من غزة والضفة الغربية. ويغطي تفويض بناء المؤسسات تجنيد الموظفين والقيام بما يرى أن هناك حاجة اليه من اخصائيين طبيين مختصين اضافة الى التقنيين في مجال جراحة الاوعية القلبية، وتدريب طاقم الممرضين على العمليات والتعامل مع المرضى في وحدات العناية الفائقة، إضافة الى تطوير مواصفات إجراءات المتابعة عقب العمليات لجميع المرضى الذين يغادرون المستشفى عقب عمليات جراحة القلب المفتوح. ومن الانجازات لغاية الآن هو القيام بـ ١٥٠ عملية جراحية للقلب للكبار والأطفال (أمراض القلب الخلقية) إضافة إلى ما بين ٣٠ – ٥٠ جراحية للأوعية في مستشفى رام الله الحكومي

منذ بداية الانتفاضة، قام الدكتور أبو رمضان بإجراء العديد من العمليات في الأوعية الدموية للجرحى الفلسطينيين الذي أصيبوا في الصدر وأحضروا من جميع أنحاء الضفة الغربية وغزة الى اقرب الحواجز العسكرية. وجدير بالذكر أيضا الى ان الدكتور أبو رمضان قد ساهم في انقاذ حياة صحفي فرنسي كان قد أصيب في الصدر وذلك بعد القيام بإجراء عملية جراحية له وإيقاف النزيف.

ولقد قامت وزارة الصحة بتعيين أحد الأخصائيين الجدد في جراحة الأوعية الدموية وهو احد الخريجين من تركيا، حيث شرع بالتدرب تحت إشراف الدكتور ابو رمضان في أيلول ٢٠٠٠.

المشاركين الحاليين في البرنامج على الاستمرار في عملهم بشكل فاعل كما انه قاد تسعة آخرين إلى الامتناع عن العمل لحين استقرار الأوضاع واتضاح آفاق المستقبل.

■ **مشروع المنظمات الفلسطينية غير الحكومية (NGO)**: (١٠ مليون دولار أمريكي منحة من البنك الدولي و٤,٥ مليون دولار أمريكي في شكل تمويل مشترك من العربية السعودية وإيطاليا). يقوم بإدارته "مشروع إدارة المؤسسات" (PMO) واتحاد مؤسسات التعاون. يتكون المشروع من ١٠٥ مشروعاً فرعياً، في إطار مخطط المنح التنموية (الدفعة الأولى والثانية والثالثة). وجرى إنفاق ٨٨,٢ ٪ من التمويل المخصص للدورتين الأوليتين، حيث جرى إنهاء ٢٦ من مجموع ٣٩ مشروعاً فرعياً جرى تمويلها في إطار الدورة الأولى من المنح التنموية (أنفق ٩٦,٤٪ من مخصصات الدورة). وفي ٣١ تموز ٢٠٠٠ تم تقديم ٣١ منحة في إطار الدورة الثالثة من رزم المنح بقيمة كلية تبلغ ٢,٢ مليون دولار أمريكي، حيث تم إنفاق ٢١٪ منها حتى تاريخه. كما أن الدورة الأولى من رزم المنح التي يديرها سبعة مدراء (أي المنظمات غير الحكومية التي تعمل كآلية مظلة لبناء قدرات المنظمات الأصغر التي ستكون مسؤولة عن تقديم الخدمات) تسير بشكل جيد حيث انهم يقومون بتقديم ٣,٥ مليون دولار أمريكي على شكل منح لمنظمات مجتمعية صغيرة بقيمة قصوى تبلغ ٢٥٠٠٠ دولار أمريكي (انفق ٤٠٪ من مخصصات الدورة). كما سيجري تقديم منحتين بحثيتين إضافيتين في مجال البحث لتقدير فاعلية مخطط رزم المنح في الوصول للفقراء والمهمشين، فيما سيحدد البحث الآخر مدى ونوعية برامج بناء القدرات للمنظمات غير الحكومية في الضفة الغربية وغزة إضافة إلى الاحتياجات الحالية. أما الدراسة الثانية، فقد كلفت بالتحضير للمرحلة الثانية من المشروع (انظر أدناه). وفي نهاية تشرين أول ٢٠٠٠، فإن مستوى الإنفاق على جميع الدورات مجتمعة سيصل ٦,٣ مليون دولار أمريكي أي ٥٨٪ من الـ ١٠,٨ مليون دولار أمريكي التي تم الالتزام بها للتنمية ورزم المنح في إطار المشروع.

وبالنظر إلى نجاح المشروع الحالي والحاجة المتواصلة لدعم المنظمات غير الحكومية بغرض تحصينها وإتاحة الفرصة لتعزيز مساهمة المنظمات غير الحكومية الفلسطينية من خلال الدعم الفني الإضافي والتمويل، قرر البنك القيام بالمرحلة ثانية من مشروع المنظمات غير الحكومية. (أنظر التفاصيل تحت عنوان "مشاريع البنك الدولي قيد التنفيذ").

■ **صندوق ضمان الاستثمار (MIGA)**: (١٠ مليون دولار أمريكي من السلطة الفلسطينية من خلال قرض من البنك الدولي وما يقارب من ٥ مليون دولار أمريكي من بنك الاستثمار الأوروبي و٥ مليون دولار أمريكي من اليابان). يوفر هذا التمويل الذي تشرف عليه (MIGA) الضمانات على شكل تأمين ضد المخاطر السياسية للإستثمارات الخاصة في الضفة الغربية وقطاع غزة. وبحسب شروط الصندوق فإنه بإمكان كلا من: المستثمرين من مواطني الدول، أو الشركات المشاركة، أو أي دولة عضو في "صندوق ضمان الاستثمار" أو السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، الحصول على الضمانات شريطة أن يكون الاستثمار من خارج الضفة الغربية وقطاع غزة. وحالياً، يمتلك الصندوق القدرة على إصدار ضمانات تصل إلى حد ٥ ملايين دولار أمريكي لكل مشروع. وإذا ما تطلب المشروع قدرة تأمينية أكبر عند طلب المشرفين على المشروع، فسيبحث "صندوق ضمان الاستثمار" إمكانية الحصول على إعادة تأمين أو التأمين المشترك ما بين المؤمنين من القطاعين العام والخاص، وذلك في إطار برنامج تعاوني للتأمين تابع لـ"صندوق ضمان الاستثمار". وخلال العام المالي ١٩٩٩، قام "صندوق ضمان الإستثمار" بإصدار أول عقد للضمانات نيابة عن صندوق الإئتمان لصالح أحد مشاريع القطاع السياحي. غير أن هذا العقد قد الغي في العام المالي ٢٠٠١. وما زال الصندوق مفتوحا لتلقي الطلبات. ومنذ افتتاح الصندوق، تم تقديم أكثر من ٢٠ طلباً تبلغ قيمتها ٤٠٠ مليون دولار أمريكي في شكل استثمارات في: البنية التحتية، التصنيع، العقارات، وقطاعات الخدمات والسياحة في الضفة الغربية وقطاع غزة. كما يتواصل الاهتمام بشكل كبير في طلب الضمانات للاستثمار من صندوق الإئتمان.

■ **مشروع بيت لحم ٢٠٠٠ (B2000)**: (٢٥ مليون دولار أمريكي من مؤسسة التنمية الدولية (IDA)، ١ مليون دولار أمريكي منحة من النرويج و٢ مليون دولار أمريكي منحة من إيطاليا). قامت مؤسسة التنمية الدولية بالالتزام بما نسبته ٧١٪ من المبلغ وتم إنفاق ما نسبته ٦٧٪ منه. أما التمويل من النرويج فقد التزم بـ١٠٠٪ منه وتم إنفاق ٨٨٪ منه. أما التمويل الإيطالي فقد التزم بـ١٠٠٪ منه وانفق ٨٥٪. وجاري تنفيذ هذا المشروع من جانب سلطة مشروع بيت لحم ٢٠٠٠ ووزارة الحكم المحلي ووزارة السياحة والآثار ووزارة الثقافة.

**دعم الاحتفالات**: لقد تماسكت سلطة بيت لحم ٢٠٠٠ بشكل فاعل تحت قيادة الدكتور نبيل قسيس حيث أنها تعمل بشكل جيد. غير أن الإشراف والتسويق وقسم القطاع الخاص لم يحر رفدها بالطواقم بشكل فاعل حيث أنه ليس هناك الكثير من الإنجاز هنا. ورغم ما ورد أعلاه، الا أن الاحتفالات قد بلغت ذروتها بشكل فاعل. ورغم هذه النواقص في الطاقات والخطط الأولية كما ذكر أعلاه، إلا أن الاحتفالات كانت ناجحة. وباستعادة شريط الأحداث، فمن الممكن أن التوقعات الأولية كانت عالية جداً وانه في تلك الظروف كان الإنجاز ضرورياً ويأمل به أن يستمر اكثر وان يكون اكثر تواصلا. وحاليا، تبذل الجهود لتعزيز هذه الإنجازات من خلال: ١) مأسسة العناصر الأساسية لأحداث البرنامج على قاعدة سنوية، ٢) تجنيد القطاع الخاص لتعزيز والتأسيس على التحسينات التي تم تحقيقها، و٣) والعمل على برنامج تسويق واقعي وذلك من خلال التنسيق مع وزارة السياحة.

**سير العمل في البنى التحتية: ١) الطرق**: انتهى العمل في ١٠٠٪ من البنود التي خططتها مؤسسة التنمية الدولية. فقد انتهى العمل في شارع أرطاس الذي حظي بتمويل مشترك من الحكومة الايطالية. كما تم انجاز مشروع حقل الرعاة الذي يجري تمويله بشكل مشترك مع النرويج مع بقاء بعض العمل الصغير الذي سيجري القيام به من خلال ما تبقى من ميزانية. إن الأرصدة المتبقية من مؤسسة التنمية الدولية مردها بشكل أساسي أثر التعويض عن المانحين الآخرين (كما أشير أعلاه). ولقد التزم بالكامل بهذه الأرصدة منذ كانون ثاني ٢٠٠١ وأن

جميع العمل سينتهي في نيسان ٢٠٠١، **٢) المياه:** هنا انتهى من ١٠٠٪ من العمل في البنود المتعلقة (مؤسسة التنمية الدولية)، **٣) التراث الثقافي:** انتهى العمل حاليا في ثلاثة من الأربعة مشاريع فرعية. وقد تم تأجيل المشروع الرابع إلى حين الحصول على إيضاح بشأن توفر التمويل المشترك الأسترالي.

**الخطة التجارية الجديدة لمشروع بيت لحم ٢٠٠٠:** تم إعداد ومراجعة خطة عمل تجارية. توفر هذه الخطة المراجعة القاعدة لعمل سلطة بيت لحم ٢٠٠٠ خلال الفترة المتبقية من المشروع.

**بناء القدرات البلدية:** بعد بعض التأخير، جرى بعض التقدم. وتم عقد ورشة عمل حول التنفيذ في آب ٢٠٠٠. وحاليا جاري النقاش مع البلديات في منطقة بيت لحم لمساعدتهم على إقامة مجموعات العمل الضرورية حتى يتسنى تطوير برنامج الاستثمار للسنوات الثلاث.

**إصلاح التراث الثقافي:** تم تحقيق بعض التقدم والذي يعود بدرجة كبيرة إلى الضعف في وزارة السياحة والآثار التي تشترك في المسؤولية في التطبيق. وتم عقد ورشة عمل حول التطبيق في آب ٢٠٠٠. وتم الاتفاق خلال تلك الورشة على أن وزارة واحدة يجب أن تأخذ زمام المبادرة في حين أنه سيتم الحصول على المساعدة الإدارية من اليونسكو.

■ **مشروع الإدارة والاستثمار لقطاع الكهرباء (ESIMP):** (١٥ مليون دولار أمريكي من البنك الدولي، ٣٨ مليون دولار أمريكي من صندوق الاستثمار الأوروبي، ٣٥ مليون دولار أمريكي من إيطاليا وثلاثة ملايين دولار سيجري تمويلها من المستفيدين). إن هدف هذا المشروع الذي تبلغ قيمته ٩١ مليون دولار أمريكي يتلخص في إعادة تأهيل أنظمة توزيع الطاقة في المناطق الوسطى والجنوبية من الضفة الغربية، والى التعاطي مع البنية المؤسسية في إدارة القطاع على المدى البعيد. لقد صادق المدراء التنفيذيون للبنك الدولي على المشروع في ٣١ آب ١٩٩٩، كما أنه تم التوقيع على اتفاق القرض من صندوق الائتمان خلال الاجتماع السنوي ما بين البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية. وبالرغم من الاضطرابات الراهنة، فإن تنفيذ الأنشطة الأساسية (شركة كهرباء محافظة القدس وسلطة الطاقة الفلسطينية)، تتقدم بشكل ناجح. ولم ينته بعد من وضع شروط الفاعلية لبنود شركات SELCo & HEPCo، وستقام بعثة الإشراف حينما تسمح الظروف بذلك. وتم إنفاق ما يتراوح من ٢,٩ مليون دولار من مجموع الـ ١٥ مليون دولار التي أنفقت لغاية الآن.

■ **مشروع إدارة البيئةوالنفايات الصلبة (SWEMP):** (٩,٥ مليون دولار أمريكي من مؤسسة التنمية الدولية، ٣,٢٥ مليون دولار أمريكي منحة من الاتحاد الأوروبي، ويتوقع الحصول على ١,٢٥ مليون دولار أمريكي من السلطة الفلسطينية). وقام البنك الدولي بالمصادقة على المشروع في ١٠ أكتوبر ٢٠٠٠ وأعلن عن بدئه في ١١ كانون اول ٢٠٠٠. يهدف المشروع المقترح والمقدر بـ ١٤ مليون دولار أمريكي إلى تمويل التدخلات في جمع النفايات الصلبة ونقلها والتخلص منها في محافظة جنين. ويساعد المشروع أيضا في عملية البناء المؤسساتي في سلطة الشؤون البيئية الفلسطينية. وانتهى العمل بما يتعلق بدراسة جدوى مشروع النفايات الصلبة.

وإضافة الى الفعاليات في محافظة جنين، يمضي بنك الاستثمار الأوروبي في تمويل إدارة النفايات الصلبة وبضمنها بناء حفرة للتخلص من هذه النفايات في محافظات الخليل. ويقوم البنك الدولي بالتعاون مع بنك الاستثمار الأوروبي، الاتحاد الأوروبي و"التعاون الإيطالي" بمساعدة السلطة الفلسطينية على إعداد المشروع. وتم إقرار والتوقيع على المشروع الذي يموله البنك الدولي في محافظة جنين في ١٠ تشرين أول ٢٠٠٠. وانتهى العمل بما يتعلق بأنشطة بناء القدرات التي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من المشروع علما انه يجري تمويلها من مانحين متعددين ويديرها صندوق الائتمان بشكل مشترك مع بكدار والبنك الدولي. وسيتم القيام بتدريب اضافي خلال تنفيذ بند المشروع المتعلق ببناء القدرات.

ومن أولى الأولويات القيام بإغلاق مواقع النفايات المفتوحة وغير الخاضعة للرقابة، حيث ان وحدة تنفيذ المشروع التابعة لمجلس الخدمات المشتركة في منطقة جنين تقوم بالعمل في ذلك. وفي حين انه سيم إغلاق وإعادة تأهيل اكثر من ٥٤ موقعاً مفتوحاً للنفايات خلال الفترة ما ٦ – ٨ اشهر القادمة، ويتوقع إعادة تأهيل ستة مواقع للنفايات فقط والابقاء عليه لاستلام النفايات الى حين تشغيل حفرة النفايات الجديدة في موقع زهرة الفنجان خلال ما بين نصف الى نهاية ٢٠٠٢. وسيجري تحسين طرق الوصول الى مواقع النفايات هذه المؤقتة كجزء من المشروع. ويشكل الوعي العام بنداً هاماً من النفايات الصلبة ومشروع إدارة البيئة، حيث باشر مجلس الخدمات المشتركة بتطوير استراتيجية الوعي البيئي مستخدماً خبرات المنظمات غير الحكومية الأهلية.

## مشاريع البنك الدولي المنتهية

■ **مشروع إعادة التأهيل الطارىء الاول (ERP1):** (٣٠ مليون دولار أمريكي من البنك الدولي و٦٣,٥ مليون دولار أمريكي في شكل تمويل مشترك من العربية السعودية، الدانمارك، سويسرا والكويت). موّل هذا المشروع الذي قام بتنفيذه (بكدار) ما مجموعه ١٤٠ مشروعاً في مجالات البنية التحتية نجم عنها: بناء ٤١٨ غرفة مدرسية، تعبيد ٢٦٠ كلم من شوارع المدن والقرى وبناء ما يقارب من ٤١٠ كلم من خطوط أنابيب المياه، ٨٠ كلم من خطوط المجاري ومياه الأمطار وخمسة خزانات للمياه.

■ **مشروع إعادة التأهيل الطارىء الثاني (ERP2):** (٢٠ مليون دولار أمريكي من البنك الدولي و٣,٥ مليون دولار أمريكي كتمويل مشترك من الحكومة الإيطالية). وقد خصص معظم التمويل المرصود لـ ٧٧ مشروعاً فرعياً في قطاعات: الطرق، المياه، مياه الصرف الصحي والمدارس (بضمنها ٤٢ مشروعاً صغيراً تتعلق بمشاريع صغيرة تتعلق بالعمالة المكثفة). وتم الانتهاء من جميع المشاريع الفرعية. كما انتهى العمل بمشروع إعادة التأهيل الثاني في ٣٠ حزيران ١٩٩٩، حيث قام (بكدار) بتنفيذه بالتعاون مع البلديات في الضفة الغربية وغزة. وتقريبا، تم بناء نحو ١٢٣ كلم من شبكة الطرق وحوالي ١١٠ كلم من شبكة خطوط المياه والصرف الصحي. كما انتهى تقرير إنهاء المشروع.

■ **مشروع التنمية المجتمعية (CDP1):** بدأ هذا المشروع المتعلق بإعادة تأهيل البنية التحتية المجتمعية في عام ١٩٩٧، ومنذ حزيران ٢٠٠٠ انتهى العمل من أكثر من ٢٥٠ مشروعاً صغيراً للبنية التحتية. وإضافة إلى

العشرة ملايين دولار أمريكي المقدمة من البنك الدولي، نجح المشروع في استقطاب تمويل مشترك بما يقارب من ١٣ مليون دولار أمريكي. كما انتهت بنود التمويل من كندا والبنك الدولي وتم إغلاق المشروع. ويتوقع إغلاق المشاريع التي تمولها أوبك مع نهاية العام.

## مشاريع البنك الدولي قيد الإعداد

■ **مشروع تنمية المأسسة المالية (FIDP)**: يهدف هذا المشروع إلى المساعدة في تنمية الإطار القانوني، المؤسساتي والتنظيمي لوساطة مالية أكثر كفاءة. كما يهدف إلى توسيع رقعة الأصول التي يمكن استخدامها كضمان إضافي تتحسن عندها فرص الحصول على قروض للمشاريع الصغيرة ومتوسطة الحجم. كما يدعم أيضا إجراءات تحديث وتوسيع مسح الأراضي وتسجيلها خاصة في المناطق الحضرية الوسطى، حيثما تكون قيمة الممتلكات عالية. بدأت البنوك العاملة في الضفة الغربية وغزة إضافة إلى سلطة النقد الفلسطينية بالالتزام رسمياً بمبلغ ١,٥ مليون دولار أمريكي على شكل أسهم في شركة خدمات القطاع المصرفي الفلسطيني لتوفير خدمات بنكية إلكترونية. وما زال عرض المشروع على مجلس إدارة البنك الدولي مجمداً بانتظار عودة الهدوء الى الضفة الغربية وغزة.

■ **مشروع التنمية المؤسسية (IDP)**: يعمل المشروع المقترح حسب الطلب، وهو سيعمل على توفير الأداة المرنة للاستجابة لتنوع القدرات بين وزارات ومؤسسات السلطة واحتياجات بناء القدرة المؤسسية. يهدف المشروع بالأساس إلى زيادة تطوير قطاع عام شفاف وكفوء، من خلال تقليص تكاليف العمليات التجارية وخلق بيئة تنظيمية بناءة لتنمية القطاع الخاص. والمشروع حالياً في مرحلة الإنتظار لبعض الوقت ريثما ينتهي النقاش ومراجعة إلانفاق العام والإطار التنموي الشامل مع السلطة الفلسطينية، إضافة إلى الانتهاء من وضع المدى النهائي للمشروع من خلال التشاور مع السلطة الفلسطينية.

■ **مشروع خدمات المياه والصرف الصحي الثاني في غزة: (GWSSP2)**: (٢٥ مليون دولار أمريكي من البنك الدولي). ويعتبر كمتابعة للمشروع القائم لخدمات المياه والصرف الصحي في غزة. إن الأهداف التنموية لهذا المشروع هي: (أ) تطوير بناء مؤسسي متواصل لقطاعي المياه والصرف الصحي في قطاع غزة من خلال دعم إنشاء مرفق إستخدام المياه البلديات الساحلية الذي تملكه السلطات المحلية التي تمثل تلك التجمعات وتعزيز وتعميق انخراط القطاع الخاص من خلال عقد مناقصة للتشغيل، إضافة الى تعزيز القدرة التنظيمية والمؤسساتية لسلطة المياه الفلسطينية. وب) مواصلة تحسين خدمات المياه والصرف من خلال إعادة تأهيل ورفع مستوى وتوسيع الأنظمة والمرافق القائمة. وهذا المشروع هو في مراحله الأولى من التنفيذ. وقد تم طلب مشغلين دوليين مؤهلين كما يتوقع أن ينتهي في ١٧ كانون أول ٢٠٠١. ومثل مشروع خدمات المياه والصرف الصحي الأول، فإن هذا المشروع هو جزء من برنامج موازي برأسمال أكبر لتحسين خدمات المياه والصرف الصحي في قطاع غزة. ويتضمن البرنامج استثمارات هامة في إقامة شبكة ضخمة للمياه تربط ما بين مختلف البلديات في قطاع غزة في مجال شبكة الصرف الصحي ومحطات معالجة المياه العادمة. وسيتم تمويل هذه الاستثمارات التي تبلغ في مجملها ٣٤٠ مليون دولار أمريكي للفترة ما بين ٢٠٠٠ – ٢٠٠٥، ستمول من خلال قروض بشروط ميسرة ومنح من بنك الاستثمار الأوروبي والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، وKFW.

■ **مشروع العمل التربوي**: (٧ مليون دولار أمريكي من الوكالة الدولية للتنمية). طلبت وزارة التعليم الفلسطينية توفير الدعم للمشروع الذي يعمل على تعزيز العمل القائم حالياً في تطوير الخطة الخمسية اضافة الى تطوير استراتيجية تعليمية طويلة الأجل. وخلال السنوات الثلاث القادمة، سيدعم المشروع التخطيط وتنفيذ أنشطة الخطة الخمسية. وللمشروع بندين مكملين اضافة الى الدعم لوحدة ادارة المشروع. ويوفر البند الاول الدعم للاستراتيجيات التي تساعد صانعي القرار والتخطيط ووضع الموازنات في أقسام الوزارة. أما البند الثاني، فيدعم استثمارات محددة في التعليم. والمشروع مصمم لإتمام الجهود التي تقوم بها الوزارة ومجموعة المانحين للقيام بالاستخدام الامثل للتمويل المتوفر لقطاع التعليم.

وتتضمن الفعاليات في البند الأول: أ) حوسبة نظام الادارة المالي؛ ب) التطوير الاضافة لنظام EMIS؛ ج) التوسع الرأسي لوزارة التعليم لترشيد استخدام الحيز؛ ج) المساعدة التقنية والتدريب لدعم الفعاليات أعلاه. وتشمل الاستثمارات الأخرى: ١) برنامج لتوفير منح في المدارس لاستخدامها للتدريب وتطوير الادارة؛ ٢) الدراسات لتطوير المقاييس للمعلمين الرؤساء وتصميم نموذج أساسي لاعتماد رؤساء المعلمين؛ ٣) تطوير استطلاع منهاج مهني ثانوي وبناء اضافات الى المدارس الثانوية القائمة لزيادة الفرص لكلاً من الاولاد والبنات في نظام تعليمي عام مهني مختلط.

وستقوم وزارة التربية والتعليم بتنفيذ المشروع على مدار ثلاث سنوات (٢٠٠١ – ٢٠٠٤). وعقب المحادثات يتوقع ان يبدأ المشروع في بداية ٢٠٠١.

■ **المشروع المجتمعي الموحد المقترح**: (١٠ مليون دولار أمريكي من البنك الدولي وتمويل مشترك من مانحين آخرين). الهدف الإجمالي للمشروع هو تنفيذ مشروع مجتمعي موحد في المناطق الفقيرة والمهمشة في الضفة الغربية وغزة. وسيجري متابعة هذا الهدف من خلال تحديد المناطق المستهدفة اضافة الى تطوير وتنفيذ برنامج متعدد القطاعات قد يتضمن المساعدة التقنية. وسيتضمن المشروع من البنود المقترحة التالية: أ) رفع مستوى البنية التحتية؛ ب) إدارة الموارد الطبيعية وبضمنها البنود الزراعية؛ وج) إدراج تكنولوجيا المعلومات في التجمعات من خلال توفير مراكز اجتماعية فيها حواسيب وبرامج حواسيب.

■ **مشروع تطوير النظام الصحي الثاني (HSDP2)**: (١٨ مليون دولار امريكي قرض من البنك الدولي؛ التكلفة الكلية للمشروع تبلغ ٥٢ مليون دولار أمريكي). تسعى أهداف المشروع إلى تحسين نوعية والحصول على خدمات الرعاية الصحية الثانوية والمتقدمة إضافة إلى كفاية الاسعار وذلك للسكان القاطنين في مناطق شمال غزة والضفة الغربية. تتشكل بنود المشروع من:

**البند الاول:** استبدال ورفع كفاءة أنظمة المستشفيات.

**البند الفرعي ١,١** (٢٣ مليون دولار أمريكي): سيمول هذا البند اعداد خطط رئيسية في المستشفيات الأربع التابعة لوزارة الصحة في مدينة غزة، والتي توفر استراتيجية بعيدة المدى لرفع مستوى وقنونة نظام المستشفيات الحكومية في غزة. اضافة الى ذلك، فهو يدعم إعداد الموجز الطبي التفصيلي اضافة الى تصميم وبناء بناية طبية ستستبدل بناية الرئة والأورام التي هي دون المواصفات اضافة الى وحدة الديلزة والبناية الطبية في مستشفى الشفاء في قطاع غزة. وسيتم اقامة البناية الجديدة داخل موقع المستشفى الحالية.

**البند الفرعي ١,٢** (٢٥ مليون دولار أمريكي): سيمول هذا البند اعداد خطة رئيسية للمستشفى، الموجز الطبي والتصميم المفصل وبناء المستشفى الوطني الجديد (الدواء الداخلي، أقسام الأطفال، الأورام والديلزة) وذلك لاستبدال المستشفى الوطني في نابلس الذي هو دون المواصفات. وسيجري اختيار وتقييم موقع جديد للمستشفى الجديد حيث ان المستشفى الحالية تقع في موقع لا يتسع لاجراء توسيعات اخرى.

**البند الثاني:** بناء القدرات

يقوم هذا البند بالتأسيس على تجربة مشروع تطوير النظام الصحي الاول بغرض توسيع تطوير أنظمة معلومات وإدارة موحدة لتحسين الانتاجية ونوعية خدمات الرعاية الصحية في المستشفيات المستهدفة وتعزيز إدارة التأمين الصحي ودعم مشروع الإدارة.

■ **مشروع المنظمات غير الحكومية الثاني: ( NGO2 ):** (٧ مليون دولار أمريكي قرض من البنك الدولي. الموازنة الكلية المتوقعة تبلغ ١٢ مليون دولار أمريكي). حاليا، يقوم البنك الدولي بالعمل الأولي لتصميم المرحلة الثانية من مشروع المنظمات الفلسطينية غير الحكومية (PNGOP). يتوقع من المشروع القادم ومن خلال مشروع المنح ان يواصل دعم المنظمات الفلسطينية غير الحكومية في توفير الخدمات الأساسية للفقراء والمهمشين. ومن خلال الابتعاد عن تشكيله كمصدر تمويل لعدد كبير من مشاريع المنظمات الاهلية، يسعى المشروع الجديد الى التشديد اكثر على الأثر والاستمرارية طويل الاجل للمشاريع التي يجري دعمها. وعلى هذا، فإنه من المرجح ان يجري تمويل مشاريع أقل في بعض مناطق الاولوية المختارة، القطاعات / المناطق. وفي جهد متواصل لبناء القدرات المهنية والفنية للمنظمات غير الحكومية، سيشجع المشروع على تعزيز الشراكة ما بين المنظمات غير الحكومية وبخاصة ما بين المنظمات المركزية والموقعية. ويتعين في هذا أن يساعد تناول الهدف الأسمى للمشروع، وبخاصة مساعدة مساعدة المنظمات الأهلية على توسيع قدرتهم على الوصول الى التجمعات السكانية الأكثر عوزاً لضمان ان الخدمات الموفرة هي بالفعل تستجيب لحاجاتهم. وفي الختام، يتوقع للمشروع ان يعمل على تسهيل مشاركة المعلومات والتعلم في نطاق قطاع المنظمات الاهلية من جهة، وما بين قطاع المنظمات الاهلية والقطاع العام والمجتمع المدني الأوسع من جهة أخرى.

تم رصد ٧ ملايين دولار أمريكي إضافية من البنك الدولي. ويأمل المشروع من اجتذاب تمويل من مانحين إضافيين بقيمة ٥ مليون دولار أمريكي. ويتوقع الشروع بالمشروع في حزيران ٢٠٠١.

## مشاريع مشتركة ما بين البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية

■ **مشروع الإسكان:** (٢٥ مليون دولار أمريكي من البنك الدولي وإلى حد ١٩ مليون دولار أمريكي على شكل أسهم وقروض من مؤسسة التمويل الدولية). يدعم الجزء الأكبر من هذا المشروع تأسيس وبدء عمل شركة الإسكان والرهونات الفلسطينية (PMHC) التي صممت لتسهيل تدفق رأسمال القطاع الخاص في قطاع الإسكان في الضفة الغربية وغزة. وبعد الإعلان الفعلي عن قرض البنك الدولي في آذار ١٩٩٨، اتخذ المستثمرون من القطاع الخاص، وبضمنهم مؤسسة التمويل الدولية، القرار بتوفير الأسهم في شركة الإسكان والرهونات الفلسطينية.

وقد بدأت شركة الإسكان والرهونات الفلسطينية العمليات من خلال إصدار القرض الأول في أيلول ٢٠٠٠، لكن الوضع الحالي أبطأ تقدم المشروع وخطط التسويق. تعمل شركة الإسكان والرهونات الفلسطينية حالياً من خلال مؤسستين هما Liquidity Facility (LF) التي ستوفر التمويل طويل الأجل للإقراض من قبل البنوك والمقرضين الأساسيين لسوق الضفة الغربية وغزة. وسيوفر "صندوق تأمين الرهونات" تغطية جزئية تجاه المخاطر للمقرضين الأساسيين. وتشكل شركة الإسكان والرهونات الكندية الشريك التقني لشركة الإسكان والرهونات الفلسطينية، حيث قامت بإعداد خطة المشروع إضافة إلى الوثائق المتعلقة بسير عمل المشروع. تستمر شركة الإسكان والرهونات الكندية بتوفير المساعدة الفنية ودعم بناء القدرات إلى شركة الإسكان والرهونات الفلسطينية. كما طالب المقترض بتخصيص حصة من قرض البنك لصندوق مساعدة الإسكان الذي يراد به توفير مساعدات تستهدف العائلات من ذوي الدخل المنخفض والمتوسط لشراء السكن. ويجري حاليا إعادة بناء المشروع ليتلاءم مع هذا المطلب. وهناك بند آخر من المشروع، وهو برنامج التطوير المؤسساتي والتخطيطي الذي يتناول قضايا مرتبطة بوظائف وبنية وزارة الإسكان إضافة إلى قدراتها التقنية، والإدارية.

■ **المنطقة الصناعية في غزة (GIE):** (١٠ ملايين دولار أمريكي من البنك الدولي للبنية التحتية المساندة والتنمية المؤسساتية العامة، ٩ ملايين دولار أمريكي كاستثمارات )مليون دولار( وقروض )٨ مليون دولار(، وحتى سبعة ملايين دولار أمريكي كتمويل مشترك من مؤسسة التمويل الدولية للقائم على التنمية / المشغل. إضافة إلى تمويل مواز مقدم من صندوق الاستثمار الأوروبي والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، وتقوم السلطة الفلسطينية بتأجير الأرض للمدى البعيد مما يساهم أيضا بـ ٦٥,٥ مليون دولار أمريكي). وتقع منطقة غزة الصناعية فوق موقع تبلغ مساحته ٥٠ هكتاراً في منطقة المنطار

## الالتزامات والنفقات

**الإنفاق في إطار مشاريع البنك الدولي (بالمليون دولار أمريكي) – لغاية ١٦ كانون ثاني ٢٠٠١**

| اسم المشروع | تمويل البنك الدولي | تمويل الجهات المانحة | صرف البنك الدولي | صرف الجهات المانحة | مجموع المصروفات |
|---|---|---|---|---|---|
| مشروع إعادة التأهيل لقطاعي الصحة والتعليم | ٢٠,٠٠ | ٢٩,١٠ | ٢٠,٠٠ | ١٧,٧٦ | ٣٧,٧٦ |
| مشروع تطوير البنية التحتية للبلديات | ٤٠ | ٥,٤١ | ٣٥,٠٠ | ٣,٣١ | ٣٨,٣١ |
| مشروع خدمات المياه والصرف الصحي في غزة | ٢٥ | | ٢٣,٨٦ | | ٢٣,٨٦ |
| مشروع الأعمال الربحية الصغيرة | ٥,٠٠ | | ٢,٣٥ | | ٢,٣٥ |
| الإسكان | ٢٥,٠٠ | | ٠,٧٠ | | ٠,٧٠ |
| مشروع التطوير القانوني | ٥,٥٠ | ١٥,٠٠ | ٢,١١ | | ٢,١١ |
| البرنامج المهني للمغتربين الفلسطينيين | ٣,٠٠ | ٠,٣٢ | ١,٠١ | ٠,٣٢ | ١,٣٣ |
| مشروع المنظمات غير الحكومية | ١٠,٠٠ | ٤,٦٠ | ٨,١٨ | ٣,٣٢ | ١١,٥ |
| مشروع المنطقة الصناعية في غزة | ١٠,٠٠ | | ٣,٠٦ | | ٣,٠٦ |
| مشروع بيت لحم ٢٠٠٠ | ٢٥,٠٠ | ٢,٩١ | ٢٠,١٠ | ٢,٧١ | ٢٢,٨١ |
| مشروع التطوير المجتمعي الثاني | ٨,٠٠ | | ٥,٣٢ | | ٥,٣٢ |
| مشروع تحسين خدمات المياه والصرف الصحي للمنطقة الجنوبية | ٢١,٠٠ | | ٤,٠٦ | | ٤,٠٦ |
| مشروع الإدارة والاستثمار لقطاع الكهرباء | ١٥,٠٠ | | ٢,٩٧ | | ٢,٩٧ |
| الصحة | ٧,٩ | | ٠,٥٨ | | ٠,٥٨ |
| مشروع تطوير البنية التحتية للبلديات المرحلة الثانية | ٧,٥٠ | ٥,٠٠ | ٠,٠٠ | | ٠,٠٠ |
| مشروع النفايات الصلبة | ٩,٥٠ | | ٠,٠٠ | | |
| **المشاريع المنتهية** | | | | | |
| مشروع إعادة التأهيل الطارئ الأول | ٣,٠٠ | ٧١,٢٤ | ٣٠,٠٠ | ٧١,٢٤ | ٩٣,٤٨ |
| تمويل صندوق ضمان الاستثمار | ١٠,٠٠ | | ١٠,٠٠ | | ١٠,٠٠ |
| مشروع إعادة التأهيل الطارئ الثاني | ٢٠ | ٣,٥٧ | ٢٠,٠٠ | ٣,٨٦ | ٢٣,٥٣ |
| مشروع التطوير المجتمعي الأول | ١٠,٠٠ | ٢,٨١ | ١٠,٠٠ | ٢,٧٣ | ١٢,٧٣ |
| المجموع | ٣٠٧,٤٠ | ١٣٩,٩٥ | ١٩٩,٣٠ | ١٠٥,٢٥ | ٢٩٦,٤٦ |
| **صناديق يديرها البنك الدولي** | | | | | |
| تمويل بإدارة البنك الدولي | التمويل حسب تعهدات الدول المانحة | | | مجموع ما تم صرفه | |
| صندوق هولست | ٢٧٤,٦٧ | | | ٢٦٦,٧١ | |
| صندوق الائتمان للمساعدة التقنية | ٢٢,٧٧ | | | ٢١,٠٤ | |
| المجموع | ٢٩٧,٤٤ | | | ٢٨٧,٧٥ | |

٣ ملايين دولار امريكيا من التمويل السعودي لمشروع التطوير القضائي هي لغاية الآن غير موزعة
الجدول أعلاه لا يشمل التمويل الموازي او تمويل مؤسسة التمويل الدولية

شمال شرق غزة (مجاورة للحدود الإسرائيلية)، وهي أول اكبر منطقة صناعية معدة للتصدير كما أنها أكبر مشروع يقام في غزة بهدف خلق فرص عمل دائمة وتحفيز التنمية الصناعية في غزة. ويتوقع من المشروع أن يجذب استثمارات أجنبية ومحلية وتسهيل المشاريع المشتركة ما بين الفلسطينيين والآخرين. ويشرف على إدارة وتشغيل المنطقة الصناعية في غزة الشركة الفلسطينية لتطوير وإدارة المنطقة الصناعية (PIEDCO) وهي شركة من القطاع الخاص. ويجري توفير الإشراف التنظيمي إضافة إلى البنية التحتية المساندة من جانب الشركة الفلسطينية لتطوير وإدارة المنطقة الصناعية إضافة إلى سلطة المنطقة الحرة (PIEFZA). ويجري تطوير المنطقة الصناعية على ثلاث مراحل؛ وكان بناء المرحلة الثانية مستمراً لغاية شهر أيلول ٢٠٠٠، لكن إنهاء الرحلة تأجل. ويتوقع أن يتم تسليم المرحلة الثانية في النصف الأول من عام ٢٠٠١، والتي ستضاعف المواقع الصناعية المتوفرة للإيجار في المنطقة الصناعية في غزة. قبيل شهر أيلول من عام ٢٠٠٠، قامت ٣٤ شركة بإبرام عقود الاستئجار في المنطقة الصناعية في غزة، حيث تم شغر جميع الأمكنة المتوفرة خلال المرحلة الأولى من المشروع. ومن بين هذه الشركات، باشرت ٣٠ شركة العمل حيث توظف حالياً ما يقارب من ١,٢٠٠ عاملا. وقد شهد عدد المصانع العاملة والعمال فيها تذبذبا كبيراً اعتماداً على تطورات الاغلاقات والأوضاع الأمنية منذ شهر تشرين أول ٢٠٠٠. وتتوفر معلومات إضافية عن المصانع العاملة في المنطقة الصناعية في غزة على عنوان الإنترنت: www.piedco.com.

■ **مشروع الأعمال الصغيرة الربحية:** (٥ ملايين دولار أمريكي من البنك الدولي؛ ٧,٥ مليون دولار أمريكي كقرض من كل من مؤسسة التمويل الدولية والبنوك المشاركة، و٣ ملايين دولار أمريكي من هولندا). وقد بادر المشروع برنامجاً لتمويل المشاريع الصغيرة الربحية في الضفة الغربية وقطاع غزة من خلال النظام المصرفي بهدف: أ) تشجيع التوظيف لتنمية القطاع الخاص؛ ب) تحقيق جدوى النمو التجاري واستمرارية الإقراض للمشاريع الصغيرة؛ جـ) بناء القدرة في كل من البنوك المشاركة

والمشاريع الربحية الصغيرة من خلال تقديم المساعدة الفنية. ولغاية ٣٠ أيلول ٢٠٠٠، تم المصادقة على أكثر من ١,٠٠٠ مشروعاً للإقراض تبلغ قيمتها ١١,٢ مليون دولار أمريكي، بحيث تم الإنفاق على ٩٤٦ مشروعاً بقيمة تقارب من ١٠,٥ مليون دولار أمريكي. ويقدر أن تتمكن القروض الممنوحة من خلق اكثر من ١,٤٠٠ وظيفة كاملة وجزئية. وقد غادر الاستشاريين المقيمين، الممولين ضمن صندوق الائتمان الهولندي بغرض المساعدة التقنية للبنوك المشاركة الثلاث، في تشرين أول ٢٠٠٠، أي ثلاثة أشهر قبيل الفترة المتفق عليها بسبب الأوضاع الراهنة. ولغاية شهر أيلول ٢٠٠٠، شهدت القناة للإقراض الجديد انخفاضاً كبيراً بحيث تم نقل التركيز إلى إدارة الحقيبة الحالية.

## مشاريع مؤسسة التمويل الدولية

### ملف مؤسسة التمويل الدولية

من ضمن المشاريع المشتركة المذكورة أعلاه والواقعة في إطار البرنامج المركزي، صودق لغاية الآن على ثمانية مشاريع تبلغ قيمتها ٧٥,٧٨ مليون دولار أمريكي. وفي إطار Reach Extended Initiative التي تدعم مشاريع تصل قيمتها ما بين ٠,٢٥ إلى خمسة ملايين دولار أمريكي تم الموافقة على سبعة مشاريع بقيمة ٧,٤٢ مليون دولار أمريكي وقد تم صرف مبلغ ٤,٤٧ مليون دولار أمريكي من مجمل المبلغ. وقد تم وقف هذا البرنامج مؤخراً.

وقد تأثرت كل المشاريع الممولة من مؤسسة التمويل الدولية بسبب الوضع السياسي الراهن. لكنه يبقى من الصعب القيام بتقدير كمي لحجم الأثر على المشاريع وعلى القطاع الخاص بشكل عام. وتم خفض معظم النشاطات التجارية بشكل ملحوظ، وتواجه معظم الشركات في الضفة الغربية وغزة مصاعب من ناحية السيولة وعدة مشاكل تشغيلية.

### المشاريع المركزية

■ **بنك الاستثمار العربي الفلسطيني**: أقيم بنك الاستثمار العربي الفلسطيني (APIB) في عام ١٩٩٦ من قبل البنك العربي، DEG، شركة تمويل المشاريع ومؤسسة التمويل الدولية. لغاية ٣١ كانون أول ٢٠٠٠، صادق بنك الاستثمار العربي الفلسطيني على ٢٦ قرضا بحوالي ١١,٥ مليون دولار أمريكي ولديه حساب معلق بقيمة ٩,٣ مليون دولار أمريكي. بسبب الأزمة الحالية، فان القناة للإقراض الجديد اختفت وتم التركيز حالياً على إدارة الملف الحالي.

■ **صندوق تكنولوجيا السلام**: أقيم صندوق تكنولوجيا السلام بالتزام رأسمالي بقيمة ٦٣,٢ مليون دولار أمريكي لتوفير رأس مال مساوي للاستثمارات المنتجة في الضفة الغربية وقطاع غزة. ولغاية شهر أيلول ٢٠٠٠، استثمر صندوق تكنولوجيا السلام ما قيمته ١١,٠ مليون دولار أمريكي في ثلاثة مشاريع، ولكن بسبب الأزمة الراهنة، فان كل قنوات الاستثمار تم تعلقيها.

■ **شركة فلسطين للاستثمار السياحي المساهمة المحدودة (PTIC)**: أصبح مشروع فندق بيت لحم انتركونتيتال ذو أل ٢٥٠ غرفة وبتكلفة وصلت إلى ٥٢ مليون دولار أمريكي جاهزاً للتشغيل الكامل اعتباراً من شهر أيلول ٢٠٠٠. ويعتبر هذا الفندق أول فندق بمواصفات دولية في الضفة الغربية. وقامت مؤسسة التمويل الدولية بتوفير مبلغ ١,٣٥ مليون دولار أمريكي كاستثمار و٨ مليون دولار أمريكي على شكل قروض طويلة الأجل. ووفر بنك الاستثمار الأوروبي مبلغ ١٢ مليون يورو على شكل قرض موازي. وقد تم صرف جميع القروض من كل من مؤسسة التمويل الدولية وبنك الاستثمار الأوروبي. وبسبب الأزمة الراهنة في الضفة الغربية وغزة، فان قطاع السياحة يعتبر من القطاعات التي تضررت الأكثر. وتم خفض المستوى التشغيلي للفندق بشكل كبير وقد كانت معدلات الاشغال ضئيلة.

## مشاريع Extended reach

■ **شركة المنتوجات الأسمنتية العربية**: أتاح هذا المشروع المجال لشركة المنتوجات الأسمنتية العربية توظيف كامل قدراتها على إنتاج الباطون الجاهز وزيادة مبيعاتها في الأسواق المحلية. وقدمت مؤسسة التمويل الدولية قرضاً طويل الأجل قيمته ٠,٨ مليون دولار أمريكي من مجمل تكاليف المشروع البالغة ٢,٦ مليون دولار أمريكي. وبسبب الأزمة الحالية ومشاكل تنقل العمالة ومواد الخام، فقد شهد المشروع هبوطاً ملحوظاً في المستويات التشغيلية، وفي بعض الأحيان، وصل الأمر إلى حد التوقف الكلي.

■ **شركة فنادق أريحا**: الذي أقيم على قطعة أرض مساحتها ٣١,٠٠٠ متر مربع والذي يتكون من فندق بسعة ٦٠ غرفة، ٤٨ كوخاً ومركزاً طبياً. وتتكون من مطاعم خارجية، مقاهي، برك سباحة، متاجر للتحف إضافة إلى المرافق الترفيهية. وقد مولت مؤسسة التمويل الدولية قرض بمبلغ ١,١٧ مليون دولار أمريكي لمدة ١٠,٥ عام من مجمل تكلفة المشروع البالغة ٨,١ مليون دولار أمريكي. وقد تضمنت خطة التمويل قروض طويلة الأمد من بنكين محليين ومؤسستي تمويل دوليتين. وقد تم افتتاح المشروع للعمليات التجارية منذ أواخر عام ١٩٩٨. لكن بسبب الأزمة الراهنة، اضطر المشروع لوقف العمليات منذ بداية شهر تشرين أول ٢٠٠٠. ويبقى المشروع مغلقاً الآن.

■ **مطبعة صحيفة الأيام**: ساعد هذا المشروع "الأيام"، إحدى أكبر شركات القطاع الخاص التي أنشئت في الضفة الغربية، على رفع مستوى خطها الإنتاجي في الطباعة، وإعادة تمويل ديونها على المدى القصير والقيام بالتحسينات في مجال البناء. وقامت مؤسسة التمويل الدولية بتوفير قرض بمبلغ ١,٨ مليون دولار أمريكي والذي تم صرفه كاملاً. وقد تأثرت النشاطات التجارية والدعائية للمؤسسة بسبب الأزمة الراهنة.

■ **شركة التخزين العربية الفلسطينية**: تكون المشروع من بناء مخزن للتبريد في غزة بقدرة تخزينية تبلغ ٥,٠٠٠ طنا من الغذاء القابل للفساد. وتتضمن طرق التخزين كلا من طريقتي التجميد والتبريد بهدف الحفاظ على المنتوجات لمدد طويلة من الزمن. ويتضمن المشروع أيضا الاتجار بالفاكهة والخضار، وخاصة لبيعها بعد انتهاء موسمها. وقامت مؤسسة التمويل الدولية بتوفير قرض قيمته ٠,٢ مليون دولار أمريكي من مجمل تكلفة المشروع البالغة ٥,٩ مليون دولار أمريكي. وقد بدأ المشروع العمليات في أيلول ١٩٩٩. لكن اغلاقات الحدود في غزة والأزمة الراهنة خفضت بشكل كبير على حجم عمليات المشروع وفي بعض الأحيان، توقفت العمليات كلياً.

## المساعدة الفنية لمؤسسة التمويل الدولية

سعت جهود مؤسسة التمويل الدولية في إطار المساعدة الفنية لدعم جهود السلطة الفلسطينية في زيادة وتعميق التوسع في نشاط القطاع المالي الفلسطيني. وعملت مؤسسة التمويل الدولية بشكل وثيق مع السلطة الفلسطينية والقطاع الخاص من أجل تشجيع بروز أدوات ولاعبين جدد في القطاع المالي الفلسطيني وأسواق رأس المال من خلال تطوير الإطار القانوني المؤسسي له. وقد شاركت مؤسسة التمويل الدولية في إعداد مسودات قوانين التأمين، وسوق الأوراق المالية، وسلطة أسواق رأس المال، والصناديق المشتركة، والرهونات، والضريبة، والمنافسة.

## مؤتمر تنمية القطاع الخاص

وخلال العام ونصف المنصرم، عملت مؤسسة التمويل الدولية بالتعاون مع القطاع الخاص والسلطة الفلسطينية على دعم مؤتمر الاستثمار الفلسطيني. وقد أسهمت الجهات المانحة بسخاء لهذه المبادرة من خلال توفير الدعم إلى عدة دراسات ومن أجل تنظيم المؤتمر. وقد تمت ١٥ دراسة للقطاعات حول قضايا السياحة، والملبوسات، والأعمال الزراعية التجارية، والمشاريع التجارية صغيرة ومتوسطة الحجم وقضايا أخرى.

وبسبب الأزمة الراهنة، تم تأجيل المؤتمر وكل الإعدادات للمؤتمر إلى أجل غير مسمى. أما الدراسات حول القطاعات، فهي في مراحل مختلفة من التجهيز، وهناك العديد من الدراسات الهامة التي لن يتم إنهائها بسبب تردد الاستشاريين الأجانب من السفر إلى الضفة الغربية وغزة في ظل الظروف الحالية.

لا تمثل هذه الأرقام التمويل الموازي والتمويل من مؤسسة التمويل الدولية.

# أخبار مجموعة البنك الدولي

■ **منحة بقيمة ١٢ مليون دولار أمريكي من البنك الدولي لبرنامج الاستجابة الطارئ**

وافق مجلس إدارة البنك الدولي بتاريخ ٦ كانون أول ٢٠٠٠ على منحة لبرنامج الاستجابة الطارئ. وتم تصميم البرنامج للمساعدة في تخفيف آثار الأزمة الاقتصادية الراهنة في الضفة الغربية وغزة. ويهدف هذا البرنامج لتخفيف معاناة الآلاف العائلات من خلال توفير فرص العمل المؤقتة للعمال المهرة وذوي المهارات المتوسطة. وسيستفيد أيضا المزودين والمقاولين المحليين من خلال الطلب المتزايد على المواد والأشغال. تهدف هذه المنحة لتخدم كمساعد للجهات المانحة الأخرى للمشاركة من خلال مساهمات موازية أو مشتركة لنشاطات لاحقة. سيتم تسيير هذه المنحة من خلال صندوق هولست، وهو صندوق ائتمان مشكل من جهات مانحة متعددة يدار من قبل البنك، حيث يتم تطبيق كل الترتيبات والإجراءات المؤسساتية في سبيل التحويل والصرف السريع للمساعدات الطارئة.

■ **قرض بقيمة ٩,٥ مليون دولار أمريكي من البنك الدولي إلى مشروع إدارة النفايات الصلبة والبيئة**

تصل التكلفة الكلية للمشروع إلى ١٤ مليون دولار أمريكي. ويرافق هذا القرض تمويل نظير من السلطة الفلسطينية بقيمة ١,٢٥ مليون دولار أمريكي وتمويل مواز بقيمة ٣,٢٥ مليون دولار أمريكي من الاتحاد الأوروبي ضمن شروط المنحة.

انظر التفاصيل حول المشروع في صفحة١٧ تحت بند "مشاريع البنك الدولي قيد التنفيذ".

■ **تقرير حول المساعدة الإيطالية بإدارة البنك الدولي**

يقوم التقرير، الذي قامت بنشره منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، بتقييم جدوى وفعالية إدارة المساعدة الإيطالية إلى الضفة الغربية وغزة المدارة من قبل البنك الدولي. يمكن إيجاد هذا التقرير في مركز المعلومات العامة/ مكتبة التابعة للبنك الدولي.

# مشاريع جديدة

لمزيد من المعلومات حول المشاريع المذكورة أدناه، انظر في صفحة ١٨ تحت "مشاريع البنك الدولي قيد الإعداد".

■ **المشروع الثاني لتطوير أنظمة الصحة**

يهدف هذا المشروع لتحسين نوعية وسهولة الوصول وفعالية التكلفة للخدمات الصحي الأساسية والثانوي الضرورية للسكان القاطنين في شمال غزة والمناطق الشمالية في الضفة الغربية وغزة.

■ **المشروع الثاني للمنظمات غير الحكومية الفلسطينية**

بالنظر إلى نجاح المشروع الأول للمنظمات غير الحكومية، وبالنظر إلى الحاجة لدعم المنظمات غير الحكومية إلى المحتاجين، والفرصة لتعزيز مساهمة المنظمات غير الحكومية الفلسطينية من خلال دعم فني وتمويل إضافيين، قرر البنك أن يبدأ بالمرحلة الثانية من مشروع المنظمات غير الحكومية. وسيواصل البنك في تمويل المشروع لغاية ٧ مليون دولار أمريكي في حين سيتم السعي لإيجاد مبلغ إضافي بقيمة ١٠ مليون دولار أمريكي على شكل تمويل مواز.

# أخبار الطاقم

■ **التعيين الجديد للسيد سابا كمدير منطقة إيران، العراق، الأردن، لبنان، وسوريا**

سيغادر جوزيف سابا، الذي شغل منصب مدير مكتب الضفة الغربية وغزة منذ عام ١٩٩٧، في شهر شباط ٢٠٠١ لتسلم مهام منصبه الجديد كمدير لمناطق إيران، العراق، الأردن، لبنان، وسوريا ابتداء من ١ آذار ٢٠٠١. وسيقيم في واشنطن العاصمة ويتوقع أن يتم الإعلان عمن سيخلفه في أواخر شهر شباط ٢٠٠١.

■ **جوديث برس تعود إلى المقر**

عملت الانسة برس، وهي أخصائية في تنمية القطاع الخاص، في مكتب البنك الدولي في الضفة الغربية وغزة منذ عام ١٩٩٧. وبحكم منصبها كمسؤولة

عن طاقم المهام، عملت بشكل وثيق مع نظرائها الفلسطينيين ونظراء آخرين في إعداد مشروع المنطقة الصناعية في غزة. وقد شاركت بشكل وثيق في مشروع استثمار وإدارة قطاع الكهرباء ومشروع الأعمال التجارية الصغيرة. وقد تسلمت المسؤولية الكلية لقضايا متعلقة بتنمية القطاع الخاص في الضفة الغربية وغزة بشكل عام. عادت الانسةبرس مؤخراً إلى المقر في واشنطن العاصمة حيث ستستمر في العمل على قضايا تنمية القطاع الخاص للضفة الغربية وغزة وفي دول أخرى في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

## إصدارات البنك الجديدة

اقرأ آخر إصدارات البنك حول تشجيع الفرص الاقتصادية وتسهيل تعزيز الأمان للفقراء وتحسينه.

توصية بالاطلاع على:

"تقرير التنمية العالمية ٢٠٠٠ / ٢٠٠١: مهاجمة الفقر."

في بداية القرن الجديد، بقي الفقر يشكل مشكلة عالمية وذلك بنسب ضخمة. ومن بين إجمالي عدد سكان العالم البالغ ستة مليارات شخص، يعيش ٢,٨ مليار على أقل من ٢ دولار في اليوم في حين أن ١,٢ مليار يعيشون على أقل من ١ دولار في اليوم.

هل ترغب بالحصول على معلومات عبر البريد الالكتروني بشأن آخر ما أصدره البنك من نشرات، الرجاء بعث عنوانك على البريد الالكتروني الى:

Mkoussa@worldbank.org

ويجادل "تقرير التنمية العالمية ٢٠٠٠ / ٢٠٠١: مهاجمة الفقر" بأنه من الممكن إجراء تخفيضات كبيرة في هذه الأبعاد من الفقر – أي أنه بإمكان تفاعل الأسواق ومؤسسات الدولة والمجتمع المدني استخدام قوى الاندماج الاقتصادي والتغير التكنولوجيا لخدمة مصالح الفقراء وزيادة حصصهم في رفاهية المجتمع.

■ **زيادة حجم الاتحاد الأوروبي: الفرص والمخاطر في تمويلات أوروبا الوسطى. (FS ٢١٤٣٦ ٢٠٠٠)**

يمثل هذا التقرير إستخلاصات ندوتين نظمتا من جانب المفوضية الاوروبية والبنك الدولي لبلدان وسط اوروبا فيما يتعلق بزيادة حجم الاتحاد الاوروبي. لقد كانت ندوة باريس (كانون ثاني ١٩٩٩) حول "تدفقات رأسمال القطاع الخاص وزيادة الاتحاد الأوروبي: دلالات استحقاق إدارة السيادة". في حين أن ندوة براغ (حزيران ١٩٩٩) كانت حول "التنظيم والإشراف على القطاع المالي المندمج في إطار زيادة الإتحاد الاوروبي.".

■ **خفض الفقر في التسعينات: تقييم للاستراتيجية والأداء (OES ٢٠٩٤٤ ٢٠٠٠)**

في العام ١٩٩٠، عندما أعد البنك تقريره حول التنمية العالمية، تبدو الآفاق ساطعة لخفض الفقر العالمي. إن الإطار الذي يعمل من خلاله البنك قد تعدل بشكل كبير منذ حينها، تماما كما تغيرت البيئة الاقتصادية العالمية. ومع أن هناك بعض التحسينات الإيجابية في المؤشرات الاجتماعية في أغلب المناطق، إلا أن العدد النهائي للفقراء اخذ بالازدياد. ولم يكن يتسنى التنبوء بالعديد من الاحداث الكبيرة للعقد التالي. إن انتشار وباء الإيدز واندلاع الحرب الاهلية والسلاسل المتلاحقة من الكوارث الطبيعية وصعوبة التحول إلى اقتصاد السوق في شرق أوروبا ووسط وشرق آسيا لا تعطي إشارات تحذيرية. وفي مقابل هذه الخلفية، جدد البنك الدولي التزامه بمحاربة الفقر بينما يعمل على تغيير سياسته بشكل كبير.

يتفحص هذا التقرير الاتجاه المناط بالبنك في استراتيجية ١٩٩٠ ويوصي بتقنيات افضل للمراقبة والتقييم.

■ **إصلاح مؤسسات القطاع الخاص وتعزيز الحكم (BB ٢١٤٣٩ ٢٠٠٠)**

هذه الورقة الاستراتيجية تأخذ من ما تراكم من عمل البنك الأخير بشأن الحكم وإصلاح مؤسسات القطاع العام وبناء القدرات (وبخاصة في المؤسسات العامة المركزية) وتناول ما يمكن للبنك الدولي عمله حتى يعزز من قدراته في مساعدة الدول على تنفيذ هذه الأجندة. ويركز هذا التقرير بشكل أولي على إصلاح المؤسسات المركزية للقطاع العام وما يشتركون به مع المؤسسات القطاعية. فهي تمس فقط بشكل بسيط الاهتمامات المؤسساتية في داخل القطاعات المحددة (على سبيل المثال، في الصحة، التعليم، والبنية التحتية في قطاع الزراعة). وهي تقوم بذلك أساساً بغرض الإشارة إلى القضايا العامة التي تهم جميع القطاعات. القسم الأخير من الجزء الأول من هذا التقرير يلخص الأهداف الخاصة للسنوات الثلاث القادمة ومجموعة من الخطوات المحددة التي ستتخذ للمساعدة في تحقيقها. الجزء الثاني يتضمن الاستراتيجيات ووصف قصير للمبادرات الخلاقة التي أعدت من كل من نواب رئيس البنك في الأقاليم ومن جانب مجموعة البحث التنموي ومعهد البنك الدولي.

السلسلة الجديدة – "عالم خالي من الفقر":

- موازنة الحماية والفرص: استراتيجية للحماية الاجتماعية في الاقتصاد الانتقالي.
- التحديات الخفية للأنظمة التعليمية في الاقتصاد الانتقالي.
- مضاد الفساد في الانتقال: مساهمة في جدل السياسة.
- من المفوضين الى رؤساء البلديات: مدن في الاقتصاديات المتحولة.
- محددات إعادة بناء المشاريع التجارية خلال التحول: تقييم للإثبات.
- تقدم نحو توحيد أوروبا.

- تقييم نظام التقاعد في شرق اوروبا ووسط آسيا: سياسات وشرق اوروبا والاتحاد السوفياتي السابق.
- الإبقاء على استعمال الخدمات للفقراء: السياسات والممارسات في وسط وشرق اوروبا والاتحاد السوفيات السابق.
- وقود أنقى للمواصلات من اجل هواء انقى في آسيا الوسطى والقوقاس.
- من يدفع للرعاية الصحية في أوروبا ووسط آسيا؟
- استراتيجيات التنمية الريفية والبيئة والإجتماعية لأوروبا ومنطقة آسيا الوسطى.

## أرقام الاتصال: أرقام مكتب الضفة الغربية

**المقسم الرئيسي** ٠٢-٢٣٦٦٥٠٠

**الفاكس** ٠٢-٢٣٦٦٥٤٣

**المدير والممثل المقيم للبنك الدولي**
جوزيف سابا
٠٢-٢٣٦٦٥٠٦

**الشؤون الخارجية وتنسيق المساعدات**
مأمون صبيح
٠٢-٢٣٦٦٥١١

**الدائرة الاقتصادية**
سبستيان ديسو
٠٢-٢٣٦٦٥٤٥

**تنمية البنية التحتية**
كنغزلي روبوثام
٠٢-٢٣٦٦٥٢٢

**صرف اموال المشاريع**
عادل عودة
٠٢-٢٣٦٦٥١٥

**تكنولوجيا المعلومات**
عبد الله نصر
٠٢-٢٣٦٦٥٢٧

**تنسيق البعثات**
فيفي عنتر
٠٢-٢٣٦٦٥٠٧

**المحاسبة**
سميره حمصي
٠٢-٢٣٦٦٥٠٣

**المكتبة**
ماري كوسا
٠٢-٢٣٦٦٥٢٩

مكتب غزة:

**المنسق**
حسام ابو دقة

**الادارة**
سميرة حلس

تلفون: ٠٧-٢٨٢٤٧٤٦، ٠٧-٢٨٢٣٤٢٢

فاكس: ٠٧-٢٨٢٤٢٩٦

**مؤسسة التمويل الدولية**
٠٢-٢٣٦٦٥١٧

**المنسق في البلد**
تمارا لانسكي

"أخبار تنموية، الضفة الغربية وقطاع غزة"

**طاقم التحرير**

مأمون صبيح-المحرر

ماري كوسا

سبستيان ديسو

كلاوس استرب

رامي خوري

وشكر خاص لماري سابا

لمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بـ:

**مأمون صبيح**
تلفون ٢٣٦٦٥١١ ٢ (٩٧٢)
بريد إلكتروني: msbeih@worldbank.org

تتواجد هذه النشرة من
"أخبار تنموية، الضفة الغربية وقطاع غزة" ونشرات سابقه على الأنترنت
http://www.worldbank.org